

أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في  
التقارير المالية:

دليل من البيئة المصرية

دكتور

مجدى مليجي عبد الحكيم مليجي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة جامعة بنها

أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي  
في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية  
د/ مجدى مليجى عبد الحكيم مليجى  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة بنها

### ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٢م)، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نموذجين لقياس هذا الأثر حيث تضمننا التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والمتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية (الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، والملكية العائلية، وتشتت الملكية)، وكذلك المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماعه، واستقلال أعضائه، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) كمتغيرات مستقلة؛ بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة، كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأى عينة من (مراقبي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس، وأعضاء لجان المراجعة) فى محددات التحفظ المحاسبي وأثرها على مستوى التباين فى تحفظ التقارير المالية بمنشآت الأعمال المصرية.

تم تناول الدراسة من خلال تقسيمها إلى عدة أجزاء رئيسية هي: أولاً: المقدمة وتعرض مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها، وأهميتها، وحدود الدراسة، ثانياً: العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي فى ضوء نظرية الوكالة، ثالثاً: الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، رابعاً: منهجية البحث، خامساً: تصميم الدراسة التطبيقية، سادساً: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية، سابعاً: النتائج والتوصيات ومجال البحث المستقبلية.

وتتمثل أهمية الدراسة فى تقديمها لدليلاً من البيئة المصرية عن أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة كآليات للحوكمة على مستوى التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مستوى التحفظ فى الشركات المسجلة بالبيئة المصرية، حيث بلغت أعلى نسبة له (٤٦%) فى عام (٢٠١٢م) كما أن الملكية المؤسسية والملكية المشتتة واستقلال مجلس الإدارة وإزواجية دور المدير التنفيذي الأول لهما تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي بينما لا يوجد تأثيراً معنوياً لكل من الملكية الإدارية والعائلية وملكية كبار المستثمرين وحجم مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعهم.

اعتمادًا على النتيجة السابقة أوصت الدراسة بعدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها البيئة المصرية حاليًا لضمان جودة التقارير المالية، ووضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في منشآت الأعمال المصرية والالتزام بالإفصاح عنها، والاهتمام بخصائص مجلس الإدارة (الاستقلال، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول) بما يحقق حماية لمصالح المصالح المختلفة المرتبطة بالمنشأة ويحد من السلوك النفعي للإدارة.

### المصطلحات الأساسية:

هيكل الملكية، خصائص مجلس الإدارة، التحفظ المحاسبي، الشركات المسجلة في البورصة المصرية.



# Impact of The Ownership Structure and The Characteristics of The Board of Directors on The Accounting Conservatism in Financial Reporting: Evidence From The Egyptian Environment

*Dr / Magdy Melegy Abdul Hakim Melegy*  
*Lecturer, Department of Accounting*  
*Faculty of Commerce, Benha University*

## **Abstract:**

This study aimed to test the effect of each of the ownership structure and the characteristics of the Board of Directors on the level of the conservatism in accounting on the financial reports of the companies listed on the Egyptian Stock Exchange market during the period of (2010 to 2012), To achieve this objective the study relied on establishing two models to measure this effect, which contained the accounting conservatism as the dependent variable and the variables related to the structure of ownership (property management, and institutional ownership, and ownership of major investors, and the family ownership and the dispersion of ownership) as well as variables related to the characteristics of the Board of Directors (the size of the Board of Directors, and the number of times of their meetings, and the independence of its members, and the separation of the chairman and managing director) as independent variables as well as some other variables affecting this relationship. The study relied on a poll sample of (auditors, professors, and members of audit committees) in the determinants of the accounting conservatism and its impact on the level of variation of conservatism in the financial statements Egyptian business entities.

The research was through into divided into several main parts: First: Introduction that reviews the problem of the study, and to identify its goals, its importance and the limits of the study, Second: the relationship between ownership structure and characteristics of the Board of Directors and the accounting conservatism in regards of the agency theory, Third: previous studies and developing research hypotheses, Fourth: research methodology, Fifth: research design, Sixth: Analysis of the results of the applied study, Seventh: findings and recommendations and areas for future research.

The importance of the study appears in the developing of anevidence from the Egyptian environment about the impact of the ownership structure and the characteristics of the Board of Directors as mechanisms of corporate governance and the level of the accounting conservatism in financial reporting. The study found that there is weakness in the level of conservatism in companies registered in the Egyptian environment (46%), and for the institutional ownership and dispersed ownership and independence of the board of directors and the dual role of the Executive Director



have significant effect on the level of the accounting conservatism while there was no significant effect for the management ownership, family ownership, ownership of major investors , the size of the Board of Directors and the number of times they meet.

Depending on the previous result the study recommended not to abandon the application of accounting conservative policies, especially in today's economic conditions that prevailed in the Egyptian environment to ensure the quality of financial reporting, and to set limits on ownership percentages in their various forms in Egyptian businesses and a commitment to disclose about them, and get attention to the characteristics of the Board of Directors (their Independence, and to separate between the Chairman and the Managing Director) in order to achieve the protection to various stakeholders associated with the entity and the limits of utilitarian behavior of management, and to direct the auditor to pay attention to study the factors affecting the accounting conservatism when reviewing the financial reports.

**Keywords:**

Ownership structure, characteristics of the board of directors, the accounting conservatism, companies listed on the Egyptian Stock Exchange market



يُعد التحفظ المحاسبي (Conservatism) من أهم السياسات المحاسبية<sup>(\*)</sup> التي أولى الفكر المحاسبي لها اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملاءمة والاعتمادية على التقارير المالية المنشورة، وهو ما عبر عنه (Ball, R., et al., 2000) بقوله أن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي والإفصاح عن القوائم المالية في موعدها.

ولعل هذا يرجع إلى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر (Audrey Wen et al., 2011; Stergios Leventis et al., 2013).

ارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية مع ظهور نظرية الوكالة؛ حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى استعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركة ومع اتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها، وتزداد مشاكل الوكالة. وعادة ما يتوقف حجم هذه المشاكل على نمط هيكل الملكية حيث يعتبر المحدد الرئيسي لتكلفة الوكالة. فالمشاكل التي تنشأ عندما تكون الملكية مشتتة تختلف عن التي تنشأ عندما يكون هناك تركيز في الملكية سواء أكانت ملكية إدارية أم ملكية مؤسسية أم ملكية كبار المستثمرين أم ملكية عائلية (عيفي، ٢٠١١م) حيث تزداد الحاجة إلى حماية صغار المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة لسيطرتها على المعلومات المحاسبية، وهو ما دفع إلى الاهتمام بحوكمة الشركة لتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة وقيامه بممارسة سلطاته واختصاصاته بعيداً عن سيطرة الإدارة التنفيذية. وقد أكدت كل من

(Sarbanes Oxley Act; 2002, OECD, 1999) على أهمية استقلال أعضاء مجلس الإدارة وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وتشكيل لجان خاصة بمجلس الإدارة لمساندته في القيام ببعض المهام.

في ظل تنوع هيكل ملكية الشركات المقيدة في البورصة المصرية وعدم التطبيق الواضح لعضو مجلس الإدارة المستقل تزداد الحاجة إلى التمسك بالتحفظ المحاسبي من أجل إعداد قوائم مالية تتسم بالمصداقية والاعتمادية حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين. وتأكيداً على أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي لضمان الحصول على تأكيد معقول (Reasonable Assurance) بشأن جودة التقارير المالية أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عدة معايير محاسبية تشتمل على قدر كبير من التحفظ المحاسبي منها: (معيار معاشات التقاعد، ومعيار الانخفاض في قيمة الأصول، ومعيار الالتزامات الطارئة). كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار رقم (٣٩) الخاص بالقياس والاعتراف بالأدوات المالية، وفي مصر صدر قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة (٢٠٠٦م) بشأن معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت قدر كبير من التحفظ في بعض المعايير المحاسبية مثل: (معايير عقود الإنشاء، والمحاسبة عن الأصول الممنوحة كمنح حكومية، والمخصصات والالتزامات الاحتمالية، وضرائب الدخل ومعيار الاضمحلال في قيم الأصول). كما أصدرت الهيئة العامة لسوق المال دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات (المعدل) في مارس (٢٠١١م) كأحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتضمن قدر مناسب من التحفظ في

<sup>(\*)</sup> باستقراء الفكر المحاسبي اتضح أن بعض الباحثين ((Stergios Leventis, 2013, Pervin K. Shroff et al., 2013)) يعتبرون التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية الهامة إلا أن الباحث يرى أن خصائص المبدأ المحاسبي لا تنطبق عليه. كما أنه لا يعتبر جزء من الإطار العام لنظرية المحاسبة بل هو جزء من الممارسة العملية، لذا فهو يعد أحد السياسات المحاسبية.



القوائم المالية من خلال ما تتطوى عليه من أهداف وضوابط ومعايير في صورة مبادئ تكفل حسن أداء الشركات، وتوفر الرقابة الفعالة لملاكها وأصحاب المصالح بها، وتدعيم مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة.

تعتمد منهجية البحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) حيث تم تحليل التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٢م) بطريقة أفقية (Cross Sectional) كما اعتمد الباحث على أسلوب الاستقصاء في التعرف على آراء عينة من مراقبي الحسابات وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء لجنة المراجعة في محددات التحفظ المحاسبي ودورها في تفسير التباين في مستوى تحفظ التقارير المالية بمنشآت الأعمال.

تشمل فروض البحث اختبار أثر كل من المتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية (الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، والملكية العائلية، وتشتت الملكية)، وكذلك المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماعه، واستقلال أعضائه، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) كمتغيرات مستقلة على التحفظ المحاسبي كمتغير تابع .

وبذلك تتضح أهمية البحث الحالي من خلال محاولته لاستكشاف مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية و العوامل المؤثرة فيه، وتقديم دليلاً من البيئة المصرية عن أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي.

## ٢-١ مشكلة وتساؤلات البحث:

مع تطور بيئة الأعمال، وتنامى الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية في ظل فصل الملكية عن الإدارة زادت حدة التعارضات في المصالح بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة (أبو الخير، ٢٠٠٨م)، واتسمت المعلومات المحاسبية باللاتمائية سواء بين الإدارة والمستثمرين، أو بين المستثمرين أنفسهم مع بعضهم البعض وهو ما أدى إلى اتجاه الإدارة لتطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الأرباح المنشورة حسب استراتيجيات الإدارة وقت التقرير عن الأرباح (حسن، ٢٠٠٩م، Carolina Bona- Sanchez et al., 2011)، لذا فإن نمط هيكل الملكية يُعد بمثابة القوى المضادة لمواجهة نفوذ وممارسات الإدارة (عبيد، ٢٠١٠م) فقد أشارت دراسة (Bushman and Piotroski, 2006) إلى أن الشركات التي تكون فيها هيكل الملكية مشتتة بين عدد كبير من الأفراد تكون تقاريرها المالية أكثر تحفظاً في حين أشارت دراسة (Shuto and Takada, 2010) إلى أن هناك علاقة سلبية بين زيادة الملكية الإدارية وتحفظ الأرباح.

كما تؤثر فاعلية حوكمة الشركات في الحد من مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح فمع استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ودورية اجتماعاتهم، وتوافر الحجم المناسب من الأعضاء والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، واستقلال أعضاء لجان المراجعة وخبرتهم، والالتزام بالمعايير المحاسبية تزداد الحاجة إلى التحفظ المحاسبي فقد أكدت كل من دراسة (Lobo et al., 2009; Lara, J.M., et al., 2008) على أن الشركات التي ترتفع فيها درجة الحوكمة تقل فيها مساحة الاختيار المحاسبي، مما يزيد من درجة التحفظ المحاسبي، كما أكدت دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) على وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وقوة مجلس الإدارة. ولعل ذلك ما دفع بعض أدبيات الفكر المحاسبي



(أبو الخير، ٢٠٠٨م، Cheng Lai et al., 2012, Shuto and Takada, 2010) إلى التمسك  
بسياسة التحفظ المحاسبي كأحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة من أجل الحفاظ على  
حقوق المساهمين بصفة عامة ومساهمي الشركة بصفة خاصة فضلاً عن تحسين جودة الأرباح وزيادة قوتها  
التفسيرية .

وبالرغم من أهمية هذا السياسة إلا أنها أثارت جدلاً واسعاً على مستوى أدبيات الفكر المحاسبي  
والمؤسسات المهنية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة، فقد أشار (Hendrikson and Breda, 1992) إلى أن  
التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه معلومات تتضمنها القوائم المالية ومن ثمّ التأثير السلبي على قرارات  
مستخدمي تلك القوائم، كما أكد (Ball & Shivakumar, 2005) على أن تبني التحفظ المحاسبي يؤدي إلى  
تخفيض ربح الفترة الحالية، وتكوين احتياطات مستترة (Hidden Reserves) مما يصعب معه التنبؤ بالربح في  
الفترة القادمة، ومن ثمّ انخفاض جودة الأرباح المنشورة في القوائم المالية، فضلاً عن أن المشروع المشترك  
للإطار الفكري للمحاسبة المالية بين (FASB) و (IASB) الصادر عام (٢٠٠٦م) أكد على أن التحفظ  
المحاسبي يؤدي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية، وهو ما يتعارض مع بعض الخصائص الأساسية  
لجودة المعلومات مثل: (الحيادية، والقابلية للمقارنة، والتمثيل الصادق والعاقل (FASB, 2006) .

وفي المقابل يستند المؤيدون للتمسك بالتحفظ المحاسبي إلى دوره في الحد من ممارسات إدارة الربح  
وتوفير الحماية للمستثمرين وزيادة قيمة الشركة (La Fond, and Watts, 2006)، والحد من مشاكل الوكالة  
التي تنشأ من التعاقدات بين الأطراف المختلفة ذات المصالح المتعارضة في الشركة وأهمها: (عقود المديونية،  
وعقود الحوافز الإدارية)، وكذلك الحد من مشكلة التخلخل الخلفي (Moral Hazard) الناتجة من عدم تماثل  
المعلومات بين تلك الأطراف (عبيد، ٢٠١٠م). وبالرغم من التباين في الآراء بشأن أهمية التحفظ المحاسبي إلا أنه  
أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الحالي خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية وتشكك مستخدمي التقارير  
المالية في مدى جودتها .

وبذلك يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية: ما هو مستوى التحفظ  
المحاسبي في التقارير المالية المنشورة ب منشآت الأعمال المصرية؟ وما هي العوامل المؤثرة فيه؟ وهل يؤثر  
هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة؟  
٣-١ أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث المطروحة في الفقرة السابقة يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر كل من  
هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة ب منشآت  
الأعمال المصرية. وينبثق عن هذا الهدف الهدفان الفرعيان التاليان:

١- قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة ب منشآت الأعمال المصرية المسجلة في  
سوق الأوراق المالية وتحليل أسباب التباين بينها والعوامل المؤثرة فيه.

٢- دراسة أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي، وبناء  
نموذج للعلاقة بينهما بحيث يكون مؤشراً لدرجة ممارسة التحفظ المحاسبي ب منشآت الأعمال المصرية.



- ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يلي:
- ١- يُعد البحث امتداداً لأدبيات الفكر المحاسبى التى اهتمت بالتحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة وأوصت بإجراء المزيد من الدراسات حول تحليل أثر كل منهكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية بمنشآت الأعمال المصرية فى ضوء نظرية الوكالة.
  - ٢- يساهم البحث فى بناء نموذجين لاختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج التى سبق وقدمتها الدراسات السابقة مما يعكس مؤشرات جديدة ذات دلالة فى تفسير علاقة هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة بالتحفظ المحاسبى.
  - ٣- تقييم مستوى التحفظ المحاسبى فى شركات المساهمة المصرية المسجلة بالبورصة يوفر دليلاً عملياً على مدى حاجة البيئة المصرية للتمسك بالتحفظ، خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية التى قامت بممارسات تمثل خروجاً عن متطلبات التحفظ المحاسبى، فضلاً عن إظهار العوامل المؤثرة فيه وانعكاس ذلك على منفعة وملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية المنشورة.
  - ٤- تحليل أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى من شأنه تعزيز فهم أصحاب المصالح المختلفة ذات الصلة بالمنشأة للعوامل المؤثرة فى جودة التقارير.

## ٥-١ حدود البحث:

- تتمثل حدود البحث فيما يلي:
- ١- يقتصر البحث على تناول أثر خصائص مجلس الإدارة على درجة التحفظ المحاسبى دون التطرق لباقى آليات الحوكمة إلا فى حدود ما يحقق هدف البحث .
  - ٢- يقتصر البحث فى تناول هيكل الملكية على الملكية الإدارية والمؤسسية وملكية كبار المستثمرين والملكية العائلية وتشتت الملكية .
  - ٣- تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من شركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية فى قطاعات اقتصادية مختلفة خلال الفترة من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٢ م).

## ٦-١ تنظيم البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالى يعرض القسم الثانى: العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبى فى ضوء نظرية الوكالة، بينما يناقش القسم الثالث: الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، ويحلل القسم الرابع: منهجية البحث وبناء النموذج، ويعرض القسم الخامس: تصميم الدراسة التطبيقية، أما القسم السادس: فقد تناول تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض، ويعرض القسم السابع: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي  
في ضوء نظرية الوكالة

أظهرت الانهيارات التي شاهدها العديد من الشركات الكبرى مثل (Enron, Meark, WorldCom) ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين

(الإياري، ٢٠١١م، Ball and Shivakumer, 2005)، واتجاههم في ظل المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية التي تسمح لها بالاختيار بين البدائل والسياسات والطرق المحاسبية إلى ممارسات المحاسبة الانتهازية، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بآليات حوكمة الشركة لما لها من دور هام في علاج مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من أصحاب المصالح ضمن إطار نظرية الوكالة (Agency Theory) (صالح، ٢٠١٠م، Roslinda Lim, 2011). ويمكن للباحث توضيح العلاقة بين كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ومستوى ممارسة التحفظ المحاسبي تمهيداً لاختبار أثر هذه العلاقة في واقع الممارسة العملية وذلك على النحو الآتي:

١-٢ التحفظ المحاسبي ومبررات الحاجة إليه في بيئة الأعمال المصرية:

استخدمت بعض أدبيات المحاسبة (نور، ٢٠٠٠م، إلهامي، ١٩٨٠م) مفهوم التحفظ (Conservatism) كمترادف لمفهوم الحيطة والحذر (Prudence) ويقصد به تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، بينما لا تسجل الأرباح قبل تحققها حتى مع وجود السند المؤيد لها لذلك أشارت دراسة (Thanyaluk, Li, et al, 2010) إلى التحفظ المحاسبي بلا تماثلية الاعتراف المحاسبي (Asymmetric Recognition) أو التوقيت المتباين للاعتراف المحاسبي (Differential Timelines) وفي المقابل أكد (Stergios Leventis et al., 2013) على أن التحفظ المحاسبي يشير إلى اتجاه المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، بينما عرفه (أبو الخير، ٢٠٠٨م) بأنه الأخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً على صافي الأصول.

والهيئات المهنية المهمة بمهنة المحاسبة لم تصدر له مفهوم رسمي محدد فكل ما صدر عن هذه المنظمات هو ما جاء في ملحق توصية المفاهيم رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية بأن التحفظ المحاسبي هو سلوك يتسم برد فعل حذر حيال عدم التأكد من أجل ضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي قد أخذت في الاعتبار (FASB, 1980) أما إطار معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) فقد أشار إلى أن التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل وعدم تقييم الإيرادات والنفقات بأقل مما يجب (IFRS, 2004, Paragraph, 37).



كما اكتفى إطار إعداد وعرض القوائم المالية المرفق لمعايير المحاسبة المصرية على عرض الحالات التي تستدعي تطبيق التحفظ المحاسبي حيث أشار في الفقرة (٣٧) إلى أنه "من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها مثل: (قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، ومطالبات الضمان التي يمكن أن تحدث)، ويُعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد وعرض القوائم المالية (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦م).

من النظرة المفاهيمية السابقة للتحفظ المحاسبي يستخلص الباحث أن التحفظ يشير إلى تخلي المحاسب عن النظرة التفاؤلية عند الاختيار بين الطرق المحاسبية حيث يتم الاعتراف بكافة الخسائر أو الأعباء المحتملة مع عدم الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات ما لم تكن محققة بالفعل، لذلك يُعد وسيلة لزيادة كفاءة التعاقدات مع إدارة الشركة والحد من ممارستها الانتهازية وهو ما ينعكس على زيادة قيمة المنشأة، وقد ميزت دراسات التحفظ المحاسبي بين نوعين أساسيين من التحفظ هما: (عبيد، ٢٠١٠م، الديب، ٢٠١٢م، Mattias and Jiri, 2010).

أ- التحفظ المشروط: (Conditional Conservatism) هو تحفظ معتمداً على وقوع الأحداث بمعنى استبعاد وتخفيض القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث سارة إلا إذا توافر دليل على تحققها. ومن أمثلة الممارسات ذات التحفظ المشروط: (تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون، والاعتراف بخسائر الاضمحلال فقيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة).

ب- التحفظ غير المشروط (Unconditional Conservatism) بمعنى استقلال التحفظ عن وقوع الأحداث وينتج هذا التحفظ عند تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي ومن أمثلة تلك الممارسات المحاسبية المتحفظة: (إهلاك الأصول طويلة الأجل بطريقة الإهلاك المعجل وبمعدلات تفوق معدل الإهلاك الاقتصادي لها، واختيار طريقة الاعتراف الفوري بدلاً من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها كمصروفات على الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي).

وقد أكدت الدراسات التي تمت في البيئة المصرية (خليل، ٢٠٠٣م، الرشيدي، ٢٠١١م، عبيد، ٢٠١٠م، جنيدى، ٢٠٠٤م، أبو الخير، ٢٠٠٨م، الديب، ٢٠١٢م) على أهمية تبني السياسات المحاسبية المتحفظة مع عدم المغالاة في تطبيقها وذلك للعديد من المبررات من أهمها:

١- الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة فقد شهدت الفترة الأخيرة انهيار العديد من الشركات العالمية بسبب قيام الإدارة فيها ببعض الممارسات التي تُعد خرقاً واضحاً للتحفظ المحاسبي، مما يتطلب تبني المحاسب لحالة الشك المنهجى في كافة العمليات والنظر إليها بموضوعية.

٢- تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات كما يحسن من جودة الأرباح وزيادة قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية .



٣- يساهم التحفظ المحاسبي في تحقيق بعض المزايا لمنشآت الأعمال حيث يُعد جزء من العلاقة التعاقدية بين المنشأة والأطراف الأخرى، ويجنب مقاضاة الدائنين لها، ويخفض من مقدار الضرائب المفروضة عليها، فضلاً عن دوره في الحد من التكاليف السياسية.

٤- طبيعة البيئة المصرية من حيث تأثيرها ببعض العوامل الثقافية، واتجاهها نحو السرية واختلاف هيكل ملكية منشآت الأعمال بها فضلاً عن ضعف النظام القانوني والقضائي ووجود سوق رأس مال غير كفاء بها وعدم الإلمام الكافي بقواعد الحوكمة كل ذلك يدفع إلى ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

## ٢-٢ أثر هيكل الملكية على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة و تفويض الملاك (الأصيل) حق إدارة الشركة إلى مجموعة متخصصة من المديرين (الوكيل) إلى وجود اختلاف جوهري في المعلومات بين الملاك والمديرين وهو ما نتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) ودفع ذلك الأصيل إلى تحمل تكاليف الوكالة لقيامه بوضع آليات للرقابة على تصرفات المديرين وتحفيزهم على تحقيق مصالحه، كما دفع إلى اتباع مبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لتقليص الفجوة بين الأصيل والوكيل (حمدان، ٢٠١٢م).

أكدت أدبيات الفكر المحاسبي (راجحة، ٢٠١٠م، عفيفي، ٢٠١١م) على أن دور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة يتوقف على نمط هيكل الملكية من حيث درجة تركزها أو تشتتها فالملكية المركزة تكون نسبة امتلاكهم كبيرة نسبياً ومؤثرة بحيث تسمح لهم بالاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، وقد تأخذ الملكية شكل الملكية الإدارية (Managerial Ownership) وهي تشير إلى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة وتظهر نظرية الوكالة أن ملكية الأسهم من قبل المديرين تساعد على تقارب مصالحهم مع حملة الأسهم ويحد من سلوكهم الانتهازي ويحسن من جودة الأرباح (عفيفي، ٢٠١١م، Lafond and Roychowdhury, 2008)، بينما أشارت دراسة (Han, 2005) إلى أنه طبقاً لآثار الحصانة فإن تزايد الملكية الإدارية يخفض من مصداقية المعلومات المحاسبية لتزايد ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة على تصرفات الإدارة .

كما قد يكون تركز الملكية في شكل الملكية المؤسسية (Institutional Ownership) وفي هذه الحالة تتركز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات مثل: (صناديق الاستثمار، وشركات التأمين وصناديق المعاشات)، وقد أشارت دراسة (عبيد، ٢٠١٠م) إلى أن الملكية المؤسسية لها دوراً هاماً في الحد من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشاكل الوكالة، ومن ثمَّ زيادة درجة التحفظ المحاسبي وذلك من خلال دورها في تفعيل آليات الحوكمة مثل: (مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، ومراقب الحسابات)، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين في السوق فضلاً عن رغبة المؤسسات في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية. كما توصلت كل من دراسة (Markarian and Bricker, 2008; Velury and Jenkins, 2006) إلى أن زيادة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركات يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من تصرفات الإدارة الانتهازية ومن ثمَّ زيادة درجة التحفظ المحاسبي .



في حين تشير ملكية كبار المستثمرين (BlockHolders) إلى تركيز ملكية أسهم الشركة في عدد قليل من حملة الأسهم، وفيما يتعلق بتأثيرها على درجة ممارسة التحفظ المحاسبي فقد أشارت دراسة Zhong et al., (2007) إلى أن زيادة ملكية كبار المستثمرين تدفعهم إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح لزيادة العائد على استثماراتهم، مما يؤثر بالسلب على جودة الأرباح، بينما أشارت دراسة (Dechow et al., 1996) إلى أن كبار المستثمرين يتوافر لديهم دافع قوى وقدرة عالية على مراقبة تصرفات الإدارة عن صغار المستثمرين مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة درجة التحفظ المحاسبي.

كما أن الملكية العائلية (Family Ownership) تتيح لأحد العائلات السيطرة على الشركة سواء من خلال الملكية أو الإدارة أو كلاهما معاً وقد تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية من خلال الرقابة الفعالة على كافة أنشطة الشركة، وهو ما يساهم في تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الوكالة (عيفي، ٢٠١١م) كما أنها قد تقوم ببعض الممارسات التي تحقق المصالح الذاتية للعائلة وتمير الأعمال الخاصة بها على حساب حقوق الأقلية (المليجي، ٢٠١٠م).

أما فيما يتعلق بالملكية المشتتة (Ownership Dispersion) فيمتلك كل مساهم لعدد قليل من الأسهم بحيث لا تتجاوز ملكيته لنسبة (٥%) من أسهم الشركة، وفي مثل هذا النوع تزداد تكاليف الوكالة نتيجة ما يتحمله حملة الأسهم من تكاليف لصعوبة إشرافهم ومراقبتهم لتصرفات الإدارة وهو ما قد يدفع المديرين في ظل عدم تماثل المعلومات لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب حملة الأسهم.

وفي ظل تنوع هيكل الملكية في بيئة الأعمال المصرية يرى الباحث أن الطلب على التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف تنوع هيكل الملكية ففي ظل تشتت الملكية يزداد الطلب على التحفظ المحاسبي لما يوفره من رقابة على سلوك وتصرفات الإدارة والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

## ٢-٣ أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية:

يُعد مجلس الإدارة بمثابة الهيئة العليا التي تحكم وتدير الشركة فهو المسئول عن مراقبة ومتابعة تنفيذ أهدافها كما حددتها الجمعية العامة للمساهمين، كما يمثل خط الدفاع الأول للمساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة وممارساتها الانتهازية.

أشارت أدلة حوكمة الشركات حول العالم ومن بينها دليل الحوكمة المصري (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١١م) إلى أن مجلس الإدارة يقوم بعدد من المهام التي قد تدفع الإدارة التنفيذية لممارسة سياسات محاسبية متحفظة في إعداد القوائم المالية تجنباً لقضايا النزاع والتقاضى وحماية لحقوق أصحاب المصالح المختلفة فهو يتولى وضع استراتيجية الشركة، ومراقبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية بما يحقق أهداف الشركة، وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح السارية، وتشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتحديد اختصاصاتها، وإعداد تقريراً سنوياً للعرض على المساهمين يشتمل بوجه خاص على نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي والنظرة المستقبلية للشركة خلال العام القادم وأنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة ومدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

وبالرغم من ذلك يرى الباحث أن فعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة ومدى تبنيه لسياسات محاسبية متحفظة يعتمد على عدة محددات منها: (حجم مجلس الإدارة) لم تتفق الدراسات المحاسبية على الحجم



المثالي لمجلس الإدارة كما لم تتفق على تأثيرها على التحفظ المحاسبي، فقد أشارت دراسة Mohammad (Ziaul et al., 2013) إلى أن الحجم المناسب لمجلس الإدارة يتراوح ما بين (8-10) أعضاء ويرتبط بعلاقة موجبة مع أداء الشركة بينما أشار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري الصادر في مارس (2011م) في الفقرة رقم (4-2-5) على أنه يجب ألا يقل مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ولم يحدد الحد الأقصى ويرى الباحث أن الحجم المناسب لمجلس الإدارة يرتبط بنوع النشاط فقد يكون الحجم الكبير أداة رقابة فعالة على سلوك الإدارة والحد من تصرفاتها الانتهازية في حين أن الحجم الصغير قد يكون أفضل لسهولة اتخاذ القرار.

أما بالنسبة لعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة فهو يرتبط إيجابياً بجودة الأداء وتطبيق الشركة لسياسات محاسبية متحفظة (Philip Brown et al., 2011) كما أن استقلال أعضاء مجلس الإدارة يتوقف على نسبة الأعضاء غير التنفيذيين (الخارجيين)، إلى الأعضاء التنفيذيين (الداخليين) بالمجلس ومدى فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (حماد، 2005م) وبالرغم من أهمية دور كل من الأعضاء غير التنفيذيين، والتنفيذيين بمجلس الإدارة إلا أن الباحث يرى أن أهمية الأعضاء غير التنفيذيين تتبع من دورهم كمراقبين لسلوك وتصرفات الإدارة؛ بالإضافة إلى المساعدة على تخفيف تعارضات الوكالة بين المساهمين والإدارة العليا وتأكيدهم على أهمية تبنى السياسات المحاسبية المتحفظة لضمان حماية حقوق المساهمين وتحسين أداء الشركة. وقد أكدت دراسة (Renee B et al., 2009) وجود علاقة إيجابية بين أداء الشركة ومجلس الإدارة الفعال الذي يتسم أداءه بالاستقلالية والاحتراف.

كما أكدت دراسة (Dechow et al., 2002) على أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة أقل تعرضاً للعقوبات المفروضة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية للالتزامها بالسياسات المحاسبية المتحفظة، كما توصلت دراسة (Roslinda Lim, 2011) إلى وجود علاقة طردية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الأسترالية .

كما يساعد الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول) على تفعيل الدور الرقابى والإشرافى لمجلس الإدارة فى متابعة أعمال الإدارة التنفيذية خاصة المؤثرة على الأداء المالى والاقتصادى للشركة. فقد أشارت دراسة (خليل، 2008م) على أن الجمع بين المنصبين قد يؤدي إلى ضعف فعالية المجلس فى أداء وظيفته وتعرضه للشبهة بسبب أن المدير التنفيذي الأول سيكون قادراً على التحكم فى مقابلات المجلس، واختيار بنود جدول الأعمال وهو ما يؤدي إلى تزايد ممارسات إدارة الربح وضعف تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة. كما وجدت دراسة (Krishnan and Visvanathan, 2008) أن ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول تُعد مؤشراً لعدم جودة الحوكمة، كما أنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السياسات المحاسبية المتحفظة.



## الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

يقوم الباحث في هذا القسم بتحليل أدبيات الفكر المحاسبي التي اهتمت بأثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على درجة ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، وتطوير الفروض المتعلقة بها كما يلي:

## ١-٢ الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث:

## ١-١-٣ محددات التحفظ المحاسبي والتباين في تحفظ التقارير المالية المنشورة:

أشارت بعض الدراسات المحاسبية إلى أن التباين بين منشآت الأعمال في درجة تطبيقها للسياسات المحاسبية المتحفظة يرجع إلى بعض المحددات فقد أكدت دراسة (LaFand and Watts, 2008) على أن زيادة التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى زيادة كفاءة وحوافز الإدارة من خلال الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة والتقليل من حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، كما أكدت دراسة (Ahmed and Duellman, 2007) على وجود علاقة تبادلية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة التمويل، كما أكدت دراسة (Francis and Wang, 2008) على أن العوامل التنظيمية والمؤسسية تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي، وفي حين أضافت دراسة (عوض، ٢٠١٠م) أن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر ببعض الاعتبارات الضريبية وما قد تتعرض له مكاتب المحاسبة والمراجعة من حالات تقاضى، وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الأول كما يلي:

تؤثر محددات التحفظ المحاسبي إيجابياً على مستوى التباين في تحفظ التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية.

## ٢-١-٣ الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي:

تباينت الآراء بشأن مدى تأثير الملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي فاستناداً لمفهوم تقارب المصالح (Convergence of Interests) يرى البعض أن هناك علاقة موجبة بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي، فقد أشارت دراسة (Abor and Biekpe, 2007) إلى أن زيادة الملكية الإدارية تؤدي إلى تركيز المديرين على السياسات المحاسبية المتحفظة لتحسين قيمة أسهم الشركة وكسب ثقة المستثمرين، بينما يرى البعض الآخر استناداً لما يسمى بالحصانة الإدارية (Entrenchment Management) أن هناك علاقة سلبية بينهما فقد أشارت دراسة (Lafond and Roychowdhury, 2008) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي مقاساً بعدم تماثل المعلومات ينخفض مع زيادة الملكية الإدارية نظراً لضعف الرقابة على سلوك الإدارة في حين وجدت دراسة (Shuto and Takada, 2010) وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية وممارسات إدارة الأرباح وذلك في حالة مستويات الملكية المرتفعة والمنخفضة بينما تكون العلاقة موجبة في حالة مستويات الملكية المتوسطة.



كما أكدت دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) على أن الملكية الإدارية تؤثر بشكل إيجابي على العائد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تطبيقها لسياسات محاسبية متحفظة وهو ما أكدته (عفيفي، ٢٠١١م) حيث توصل إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الثاني في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

هناك علاقة ارتباط معنوية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.

### ٣-١-٣ الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي:

توصلت دراسة (Velury and Jenkins, 2006) من خلال دراسة على الشركات المسجلة في هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح، بينما أكدت دراسة (Siregar and Utama, 2008) على أن تركيز الملكية في أسهم الشركة يدفع الإدارة إلى القيام بممارسات إدارة الربح الجيد على حساب ممارسات إدارة الربح غير الجيد التي تحقق الإدارة من ورائها مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى في الشركة، كما وجدت دراسة (عبيد، ٢٠١٠م) علاقة ارتباط معنوية بين زيادة نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركة وزيادة درجة التحفظ في التقارير المالية للشركات السعودية حيث أن تركيز الملكية في يد مؤسسات كبيرة مثل البنوك، صناديق الاستثمار وغيرها يساعد في زيادة الرقابة على إدارة الشركة والحد من تصرفاتها الانتهازية فضلاً عن التخفيف من حدة مشاكل الوكالة، ولعل ذلك يرجع إلى امتلاك هذه المؤسسات لحجم استثمارات ضخمة، وكذلك القدرات الفنية العالية والخبرة الكافية التي تمكنها من تحليل وتفسير معلومات القوائم المالية بكفاءة عالية وتكلفة أقل. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الثالث في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

هناك علاقة ارتباط معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.

### ٤-١-٣ ملكية كبار المستثمرين والتحفظ المحاسبي:

تشير ملكية كبار المستثمرين إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من كبار المستثمرين (المستثمر الاستراتيجي) حيث يمتلك نسبة من الأسهم تمنحه الحق في المشاركة في قرارات الإدارة والرقابة على تصرفاتها. وقد أشارت المادة (٦١) من القانون (رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م)، والمادة رقم (٥٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال (رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م) إلى أنه يُعد من كبار المساهمين من يمتلك نسبة من الأسهم تعادل (٥%) على الأقل من أسهم الشركة وقد وجدت دراسة (Feldmann and Schwarzkopf, 2003) علاقة طردية بين تركيز الملكية وفعالية الرقابة على إدارة الشركة والحد من ممارساتها لإدارة الربح. بينما أشارت دراسة (عفيفي، ٢٠١١م) إلى أن تركيز الملكية في يد كبار المساهمين له تأثير إيجابي على أداء الشركة طبقاً لنظرية الوكالة حيث يتوافر لهم الموارد الكافية التي تمكنهم من تحقيق الرقابة الفعالة على السلوك الانتهازى للإدارة. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الرابع في صورة الفرض البديل على النحو التالي:



هناك علاقة ارتباط معنوية بين ملكية كبار المستثمرين ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.

### ٥-١-٣ الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي:

أكدت دراسة (Ali et al., 2007) على أن اقتران الملكية والرقابة (كما في الشركات العائلية) ينتج عنه تقارب المصالح الأمر الذي يؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة وتحسين أداء الشركة، كما أظهرت دراسة (Chau and Gary, 2010) أن تزايد الملكية العائلية يؤدي إلى استخدام الإدارة لسياسات محاسبية متحفظة لتحقيق درجة عالية من الإفصاح الاختياري، بينما توصلت دراسة (راجحة، ٢٠١٠م) من خلال دراسة تطبيقية على (ثمانية) مصارف أردنية أن الملكية العائلية لها تأثير سلبي على أداء المصارف، في حين أشارت دراسة (المليجي، ٢٠١٠م، حمدان، وآخرون، ٢٠١٣م) إلى أن الملكية العائلية قد ينتج عنها طغيان علاقة الرقابة على الإدارة ووجود مجاملات والتعاضى عن بعض التجاوزات وغياب الموضوعية في تحديد الصلاحيات، وهو ما يضعف من جودة التقارير المالية، كما توصلت دراسة (يوسف، ٢٠١٢م) إلى عدم وجود تأثير للملكية العائلية على اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة حيث لا تؤثر في وجود عدم تماثل بين الاعتراف بالأنباء السارة والاعتراف بالأنباء غير السارة. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الخامس في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

هناك علاقة ارتباط معنوية بين الملكية العائلية ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.

### ٦-١-٣ الملكية المشتتة والتحفظ المحاسبي:

انتشار الملكية وتشتتها بين عدد كبير من المساهمين (التداول الحر للأسهم Free Float) قد يؤدي إلى انتشار مشاكل الوكالة حيث يمنح المديرين الفرصة لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصالح حملة الأسهم (Han, 2006) كما أشارت دراسة (الخيال، ٢٠٠٩م) إلى أن تشتت الملكية قد ينتج عنه عدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الشركة عن قرب وضعف مشاركة المساهمين في قرارات أو سياسات الإدارة، ورغبة المساهمين في تحقيق أرباح في الأجل القصير، في حين توصلت دراسة (عفيفي، ٢٠١١م) إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة بين تشتت الملكية وجودة الأرباح حيث يزداد السلوك الانتهازي للمديرين مع زيادة تشتت الملكية، وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض السادس في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

هناك علاقة ارتباط معنوية بين الملكية المشتتة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.

### ٧-١-٣ حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي:

اختلفت الآراء بشأن طبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وفاعليته في الرقابة ودرجة تطبيقه للسياسات المحاسبية المتحفظة، فقد أظهرت بعض الدراسات (شاهين، ٢٠١١م)، دراسة (صالح، ٢٠١٠م)، (Lau, J., & Wright, 2009)، (Laux&Laux, 2009) أن حجم المجلس الكبير قد يكون أكثر فعالية نظراً لتوافر الخبرات بين أعضائه، وإمكانية تقسيم المجلس إلى لجان متخصصة لمراقبة ومتابعة أعمال إدارة الشركة، فضلاً عن صعوبة سيطرة الإدارة التنفيذية على المجالس الكبيرة. وعلى النقيض من ذلك فقد أكدت دراسة



(Chang & Sun, 2018) على أن حجم المجلس الكبير قد يكون أقل فعالية حيث يفترض كل عضو أن الأعضاء الآخرين وهم كثيرون سيقيمون بواجبهم الرقابي كما يكون من الصعب الوصول إلى إجماع في المجالس الكبرى.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم المجلس والتحفظ المحاسبي فقد أشارت دراسة (Ahmed and Duellman, 2017) إلى عدم وجود علاقة بين حجم المجلس، وتطبيق أساليب محاسبية متحفظة عند إعداد القوائم المالية، كما لم يجد (Abbott et al., 2004) أى علاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، وما تتضمنه من أرباح محاسبية في حين أن دراسة (Kiel and Nicholson, 2003) وجدت أن هناك علاقة طردية بين حجم المجلس وقيمة المنشأة من خلال الحد من ممارسات إدارة الربح. وفي ضوء عدم وضوح نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين حجم المجلس ودرجة التحفظ المحاسبي يرى الباحث ضرورة اختبار مثل هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية للتعرف على اتجاهاتها. وبذلك يمكن تلخيص صياغة الفرض السابع في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

**هناك علاقة ارتباط معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.**

٣-١-٨ عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي:

قد يكون عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة مؤشر على قوة وكفاءة أداء المجلس وزيادة إدراكه لتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة فقد أشارت دراسة (Carcello et al., 2002) إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى الرقابة على أداء الشركة ودورية اجتماعات المجلس، وقد أشار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري المعدل في عام (٢٠١١م) على أن ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة شهور وأن يتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن عدد الاجتماعات. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض الثامن في صورة الفرض البديل على النحو التالي:

**هناك علاقة ارتباط معنوية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.**

٣-١-٩ استقلال أعضاء مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي:

تلعب استقلالية مجلس الإدارة دوراً هاماً في الحد من تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين فهي تعزز من قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية وتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، ومن ثم تخفيف مخاطر الدعاوى القضائية التي قد تهدد استمرارية وبقاء المنشأة. وقد أكدت قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار في مارس عام (٢٠١١م) على أن العضو المستقل هو العضو الذي يكون مستقلاً عن الإدارة، وأن يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة أو من كبار العملاء أو الموردين.



وهناك العديد من الدراسات السابقة التي قدمت دليلاً عملياً عن دور استقلال أعضاء مجلس الإدارة في زيادة مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي، فقد وجدت دراسة (Stergios Leventis et al., 2013) أن هناك علاقة إيجابية بين التشكيل الكفاء لمجلس الإدارة، والذي يتسم أعضائه بالاستقلالية وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي. وفي المقابل وجدت دراسة (Beekes et al., 2004) علاقة طردية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات في المملكة المتحدة، كما اختبرت دراسة (Ahmed & Duellman, 2007) أثر خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في حين توجد علاقة عكسية بينه وبين الأعضاء التنفيذيين. كما أوضحت دراسة (شاهين، ٢٠١١م) من خلال تحليل التقارير المالية لعدد (٥٦) شركة في عام (٢٠٠٢م) وعدد (٥٣) شركة في عام (٢٠٠٦م) موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة أن حوكمة الشركات تلعب دوراً محدوداً في زيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة.

كما أن استقلالية مجلس الإدارة والفصل بين وظيفتي المدير التنفيذي الأول ورئيس مجلس الإدارة، وخبرة مراقب الحسابات كان لهما بعض التأثير في زيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة. مقارنة بكل من حجم وتشكيل مجلس الإدارة ودرجة استقلالية لجنة المراجعة في الشركة التي لم يكن لها تأثير على التحفظ المحاسبي. بينما حاولت دراسة (عبد الملك، ٢٠١٢م) تحديد دور حوكمة الشركات في المحافظة على التحفظ المحاسبي للحد من الممارسات المتحررة للإدارة في حالة المفاضلة ما بين السياسات المحاسبية البديلة بما يُعظم منفعتها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى واعتمدت فيه على استطلاع رأي رئيس القطاع المالي في (٧٤) شركة من الشركات المسجلة بالبورصة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي وأن أكثر هذه القواعد تأثيراً على درجة التحفظ هو استقلال مجلس الإدارة وأقلها المحافظة على أصحاب المصالح الأخرى.

وقد أكدت دراسة (Larcker, D., Richardson, 2007) حيث أشارت إلى أن تزايد نسبة الأعضاء المستقلين الخارجيين في تشكيل المجلس تؤثر إيجابياً على فاعلية الرقابة التي تتم على أداء الإدارة التنفيذية ومن ثم جودة التقارير المالية، فالشركات التي بها نسبة أكبر من الأعضاء الخارجيين تتبع سياسات أكثر تحفظاً، وتكون أقل اتجاهًا لإجراء تعديلات غير حقيقية على الأرباح المحاسبية لما لديهم من خبرات تمكنهم من تطبيق أساليب رقابية أكثر كفاءة. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض التاسع في صورة الفرض البديل وذلك على النحو التالي:

توجد علاقة ارتباط معنوية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.

٣-١-١٠ ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول والتحفظ المحاسبي:

من الخصائص المميزة لمجلس الإدارة هو فصل أو دمج منصب المدير التنفيذي (Chief Executive Officer) ومنصب رئيس مجلس الإدارة وهو ما يسمى بالقيادة الثانية أو ثنائية



المنصب. فالمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يوديان وظيفتين مختلفتين، لذا من الأفضل عدم شغلها من قبل شخص واحد. وهو ما أكدته دليل الحوكمة المصري حيث نص على أن "يتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويفضل ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين، فإذا كان الجمع بين المنصبين ضرورياً وجب أن يتم توضيح أسباب ذلك في التقرير السنوي للشركة" (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ٢٠١١).

وقد أكدت دراسة (Anwer S. and Scott, 2013) على أن الثقة المفرطة في الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي ودور رئيس مجلس الإدارة يجعل المنشأة تحت إدارة شخص واحد مما يسمح له بالسيطرة على المعلومات المتاحة وتقديمها إلى أعضاء المجلس بالطريقة التي يراها مناسبة وتتفق مع أهدافه. وقد أوضحت بعض الدراسات المحاسبية (Kamran and Henry, 2012; John et al., 2010) أن فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النتائج التالية:

- ١- الحد من مشاكل الوكالة.
  - ٢- تحسين أداء الشركة نتيجة الاستقلال في صنع القرار.
  - ٣- تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لضمان الرقابة الفعالة على سلوك وتصرفات الإدارة.
- وفي ظل الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يزداد الاتجاه نحو تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة لضمان سلامة الشركة من الناحية المالية، لذلك يرى (Arc & Michael, 2010) أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تضعف من قدرة وفعالية المجلس في الإشراف على الإدارة التنفيذية، وبالتالي تزداد ممارسات التلاعب في الأرباح المحاسبية.

مما سبق يتضح للباحث أهمية الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لحماية مصالح الشركة والمساهمين، وضمان جودة ونزاهة التقارير المالية للشركة بما يمكن المستثمرين من فهم أنشطة وأعمال الشركة والمخاطر التي تواجهها وضمان وجود نظام للرقابة الداخلية نظراً لاتجاه الإدارة التنفيذية لتطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً. وبذلك يمكن للباحث صياغة الفرض العاشر في صورة الفرض البديل وذلك على النحو التالي:

توجد علاقة ارتباط معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة.

٢-٣ متغيرات الرقابة:

يتأثر التحفظ المحاسبي بعوامل أخرى بخلاف هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، لذلك قام الباحث بإدخال متغيرات الرقابة للسيطرة على العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي وتتطوى متغيرات الرقابة في البحث على المتغيرات التالية:

١-٢-٣ حجم الشركة والتحفظ المحاسبي:

يُعد حجم الشركة من المتغيرات الهامة ذات الدلالة الإحصائية في أدبيات الفكر المحاسبي المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، والشركات الأكبر حجماً من المحتمل أن تتعرض لتركيز سياسي (ضرائب أعلى، ورقابة على الأسعار، ومسئولية اجتماعية وبيئية.. وغيرها) (عفيفي، ٢٠٠٨م) مقارنة



بالشركات الصغيرة، لذلك تلجأ الشركات إلى اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تتيح لها مستويات عالية من التحفظ لتخفيض التكاليف السياسية (Political Costs) التي تتعرض لها، وتخفيض الأرباح وتحقيق وفورات ضريبية (Bushman and Piotroski, 2006). وفي المقابل وجدت دراسة (السهي، ٢٠٠٩م) عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبى فى الشركات السعودية، وفى نفس السياق أكدت دراسة (كساب، ٢٠١١م) على وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبى، وأشارت إلى أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من المشاكل التي تتعرض لها الشركات الكبيرة لذلك تلجأ للتحفظ لتجنب مخاطر الدعاوى القضائية.

### ٣-٢-٢ حجم مكتب المراجعة والتحفظ المحاسبى:

تقدم مكاتب المراجعة خدمة مهنية تصدقيه ذات مردود إيجابي من وجهة نظر المهتمين بها خاصة مستخدمي القوائم المالية، فهي توفر لهم تأكيداً إيجابياً بشأن مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تتيحها لهم القوائم ولعل ذلك ما يدفع مراقبي الحسابات لتطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة، وأشارت دراسة (شاهين، ٢٠١١م) إلى أن مراقب الحسابات يلجأ إلى هذه الأساليب لتخفيض مخاطر المراجعة وتجنب التعرض للنقاضي من قبل مستخدمي القوائم المالية، كما يتأثر التحفظ المحاسبى بحجم مكتب المراجعة فمكاتب المراجعة الكبيرة (KPMG- Ernst & Young- Deloitte Touché Tohmatsu- Price Mater House (Bigs4) تسعى إلى المحافظة على سمعتها، وتقليل التكاليف التي تتحملها من حدوث الأخطاء (شاهين، ٢٠١١م، عيفي، ٢٠٠٨م) فى حين أن دراسة (Yihsing Liao et al., 2012) أشارت إلى عدم الاستقلال لمراجعي الحسابات، وتقديمهما للخدمات الأخرى (NAS) ترتبط بعلاقة سلبية بدرجة التحفظ المحاسبى.

### ٣-٢-٣ لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبى:

تعد لجنة المراجعة إحدى اللجان الرئيسية التابعة لمجلس الإدارة والتي تلعب دوراً هاماً فى زيادة الاتجاه إلى تبنى السياسات المحاسبية المتحفظة من خلال تحققها من إعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والتأكيد على زيادة الإفصاح والشفافية، وزيادة فعالية المراجعة الداخلية ومتابعة عمل المراجعين الخارجيين ودعم استقلالهم، والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لضمان سلامة ومصداقية التقارير المالية ودعم ثقة المساهمين (هاشم، ٢٠١٠م، السهي، ٢٠١٠م، خليل، ٢٠١٠م، Isabel- Maria et al., 2012، دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨م).

وقد أشارت هيئة التقرير المالى (FRC, 2008) إلى أن تفعيل دور لجان المراجعة يدفع إلى تطبيق أساليب محاسبية متحفظة فهي تقوم بمراقبة سلوك الإدارة للتأكد من اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم منفعة حملة الأسهم، ولعل ذلك يتوقف على عدة محددات من أهمها: (الاستقلال، والخبرة، والكفاءة العلمية، وعدد مرات اجتماع اللجنة، وحجم لجنة المراجعة وموارد اللجنة) (الشمري، ٢٠١٠م، PCAOB, 2008) ولقد قدم (Jean & Haitao, 2012) دليلاً على أن لجنة المراجعة تحد من التصرفات الانتهازية الإدارية فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح والغش المحاسبى، حيث أشارت إلى أن احتمالية غش القوائم المالية يرتبط



عكسًا بكل من استقلالية لجنة المراجعة، وعدد مرات انعقاد لجنة المراجعة، كما أشارت دراسة (peter & Julie, 2009) إلى وجود علاقة طردية بين استقلال لجنة المراجعة وعدد مرات انعقادها والتحسين في ربحية الشركة. بالإضافة إلى ذلك قدمت دراسة (Stergios Leventis, 2013) دليلاً ميدانياً من البنوك التجارية الأمريكية على وجود علاقة طردية بين الخبرة المالية ونسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة، وتطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة لتحسين جودة التقارير المالية. كما وجد (Krishnan and Visvanathan, 2008) أن توافر الخبرة المالية (محاسبية وغير محاسبية) في عضو على الأقل من أعضاء اللجنة يؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وأن هذه الزيادة تكون معنوية أكثر عندما تتمثل الخبرة المالية في الخبرة المحاسبية لأنها تمكن لجنة المراجعة من ممارسة دور رقابي أكثر فاعلية.

### ٣-٢-٤ الرفع المالي والتحفظ المحاسبي:

تمثل الديون ضغطاً على منشآت الأعمال حيث قد تؤدي إلى زيادة احتمالية فشلها أو تعثرها المالي مما قد يدفعها إلى المحافظة على مستوى معين من الأرباح، وهو ما قد ينعكس على ضعف السياسات المحاسبية المتحفظة التي تتبناها (السهلي، ٢٠٠٩م). كما وجدت دراسة (حمدان، ٢٠١٢م) أن الشركات التي يزيد نسبة اعتمادها على الديون في تمويل أصولها تنخفض جودة تقاريرها المالية لضعف الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة. كما وجدت دراسة (Shuto and Takada, 2010) علاقة عكسية بين نسبة المديونية ومستوى التحفظ المحاسبي في حين وجدت دراسة (كساب، ٢٠١١م) علاقة موجبة بين نسبة المديونية ومستوى التحفظ المحاسبي.

### ٣-٢-٥ نوع الصناعة والتحفظ المحاسبي:

قد يؤثر نوع النشاط أو القطاع الذي تنتمي إليه منشآت الأعمال في اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية، فدراسة (السهلي، ٢٠٠٩م) توصلت إلى أن المنشآت المالية تتبني سياسات محاسبية متحفظة في تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أكثر من المنشآت الصناعية، ولعل ذلك يرجع إلى إجراءات الرقابة العالية المفروضة على البنوك من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي فضلاً عن التزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

كما أن دراسة (Kwon et al., 2006) حاولت فحص اختلاف مستويات التحفظ بين عينة من الشركات الأمريكية المختلفة تبعاً لطبيعة الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة باستخدام نموذج (Basu, 1997) فالشركات التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا كالاتصالات والحاسبات تتميز بقدر أكبر من التحفظ مقارنة مع الشركات التي تعمل في مجال الزراعة والأغذية في نفس الاتجاه وجدت دراسة (Srivastava and Tse, 2007) أن التحفظ في الشركات الأمريكية التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا أكبر من غيرها من الشركات ذات المستوى التكنولوجي المنخفض.



## منهجية البحث وبناء النموذج

استهدف البحث تحليل أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) حيث تم تحليل التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٢م) بطريقة أفقية (Cross Sectional). كما اعتمد الباحث على أسلوب الاستقصاء فى التعرف على آراء عينة من مراقبى الحسابات وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء لجنة المراجعة فى محددات التحفظ المحاسبى ودورها فى تفسير التباين فى مستوى تحفظ التقارير المالية بمنشآت الأعمال ويمكن بيان منهجية البحث من خلال النقاط التالية:

### ٤-١ أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالى:

#### ٤-١-١ المتغير التابع: التحفظ المحاسبى:

اعتمد الباحث فى قياس التحفظ المحاسبى على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية -Market-TO-Book Ratio (MTB) والذى قدمه (Beaver and Ryan, 2000) حيث يُعد النموذج الأكثر انتشارًا فى الدراسات المحاسبية (Byungcherl Charlie Sohn, 2012, أبو الخير, ٢٠٠٨م) وقد تم تطبيقه فى البيئة المصرية (خليل, ٢٠٠٣م, الديب, ٢٠١٢م, محمد, ٢٠١١م) لأنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى المنشأة, كما أنه مقياس شامل حيث يعكس كل من التحفظ الشرطى وغير الشرطى, كما يربط عناصر المركز المالى بمتغيرات السوق, ويعكس الأثر التراكمى للتحفظ المحاسبى من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ القياس ويتطلب تطبيقه التعرف على ما يلى:

#### أولاً: فى حالة وجود تحفظ محاسبى:

تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (PI) إلى قيمتها الدفترية (BI) أكبر من الواحد الصحيح و يرجع ذلك لتقييم الأصول بأقل من قيمتها أو عدم الاعتراف ببعض عناصر الأصول نتيجة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة.

#### ثانياً: فى حالة عدم وجود تحفظ محاسبى:

تعكس القيم المحاسبية للأصول قيمتها الحقيقية فى ضوء ظروف المنشأة أى تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (PI) إلى قيمتها الدفترية (BI) مساوية للواحد الصحيح حيث ترجع جميع التغيرات فى القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى تغيرات فى القيمة الدفترية.



٤-١-٢ المتغيرات المستقلة : نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة: يمثل نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة المتغيرات المستقلة في الدراسة، وقد اعتمد الباحث على بعض المتغيرات الأكثر استخدامًا في الدراسات السابقة، والتي أمكن قياسها (جدول رقم ١) مثل الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، والملكية العائلية، وحجم مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعه واستقلال أعضائه وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (Stergios et al., 2013)، عيفي، ٢٠١١م، كساب، ٢٠١١م، السهلي، ٢٠١٠م).

٤-١-٣ متغيرات الرقابة: تشمل متغيرات الرقابة كما يتضح من الجدول رقم (١) بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن أهم المتغيرات: (حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة، والرفع المالي، وجودة لجان المراجعة، ونوع الصناعة). في ضوء استقراء الدراسات السابقة يمكن للباحث توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة وعلاقتها المتوقعة بمستوى التحفظ المحاسبي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١) طريقة قياس متغيرات الدراسة وعلاقتها المتوقعة بمستوى التحفظ المحاسبي

مصادر البيانات	العلاقة المتوقعة بمستوى التحفظ المحاسبي	طريقة القياس	المتغيرات	
			اسم المتغير	رمز المتغير
أولاً: المتغير التابع:				
القوائم المالية للشركة		نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية <sup>(*)</sup> Market-TO-Book (Ratio(MTB))	مستوي التحفظ المحاسبي	MTP
ثانياً: المتغيرات المستقلة (نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة):				
القوائم المالية والإيضاحات المتممة	+	نسبة الأسهم المملوكة بواسطة الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية داخل الشركة.	الملكية الإدارية	MAOW
	+	نسبة الأسهم المملوكة من قبل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والشركات القابضة وغيرها من المؤسسات الأخرى إلى عدد الأسهم الكلية للشركة .	الملكية المؤسسية	INSOW

(\*) يمكن حصر نماذج قياس التحفظ المحاسبي في ثلاثة مقاييس هي: (مقاييس علاقة الأرباح بعوائد الأسهم ويمثلها نموذج (1997)، ومقاييس تعتمد على الأرباح والتسويات ويمثلها مقياس (2000)، Givoly and Hayn، ومقاييس صافي الأصول ومنها (Basu David، 1995، Feltham and Ohlson، 2013)، and Pengguo، (2000)، (Beaver and Ryan، 2000).



مصادر البيانات	العلاقة المتوقعة بمستوى التحفظ المحاسبي	طريقة القياس	المتغيرات	
			اسم المتغير	رمز المتغير
	+	نسبة ملكية كبار المستثمرين التى تكون فى حدود 5% أو أكثر من رأس مال الأسهم .	ملكية كبار المستثمرين	BLOOW
	+	نسبة الملكية التى ترجع إلى عائلة واحدة .	الملكية العائلية	FAMOW
	+	نسبة التداول الحر لأسهم الشركة وذلك بقسمة الأسهم التى يتم تداولها بشكل حر فى البورصة على عدد الأسهم الكلية للشركة.	الملكية المشتتة	OWNDIS
	+	عدد أعضاء مجلس الإدارة .	حجم مجلس الإدارة	BSize
	+	عدد مرات اجتماع المجلس	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة	BM
	+	نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس) .	استقلال مجلس الإدارة	BIND
	+	متغير وهمى يأخذ (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي أو (صفر) بخلاف ذلك.	ازدواجية دور المدير التنفيذي	CCDUAL
ثالثاً: متغيرات الرقابة:				
التقارير المالية	+	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الأصول فى نهاية العام.	حجم الشركة	F SIZE
	+	متغير وهمى = (1) فى حالة ما إذا كان المكتب أحد المكاتب الأربع الكبرى أو = (صفر) إذا كان أحد مكاتب المراجعة الوطنية.	حجم مكتب المراجعة	AUDTYPE
	-	إجمالى الالتزامات على إجمالى الأصول فى نهاية العام .	الرفع المالي	LEV

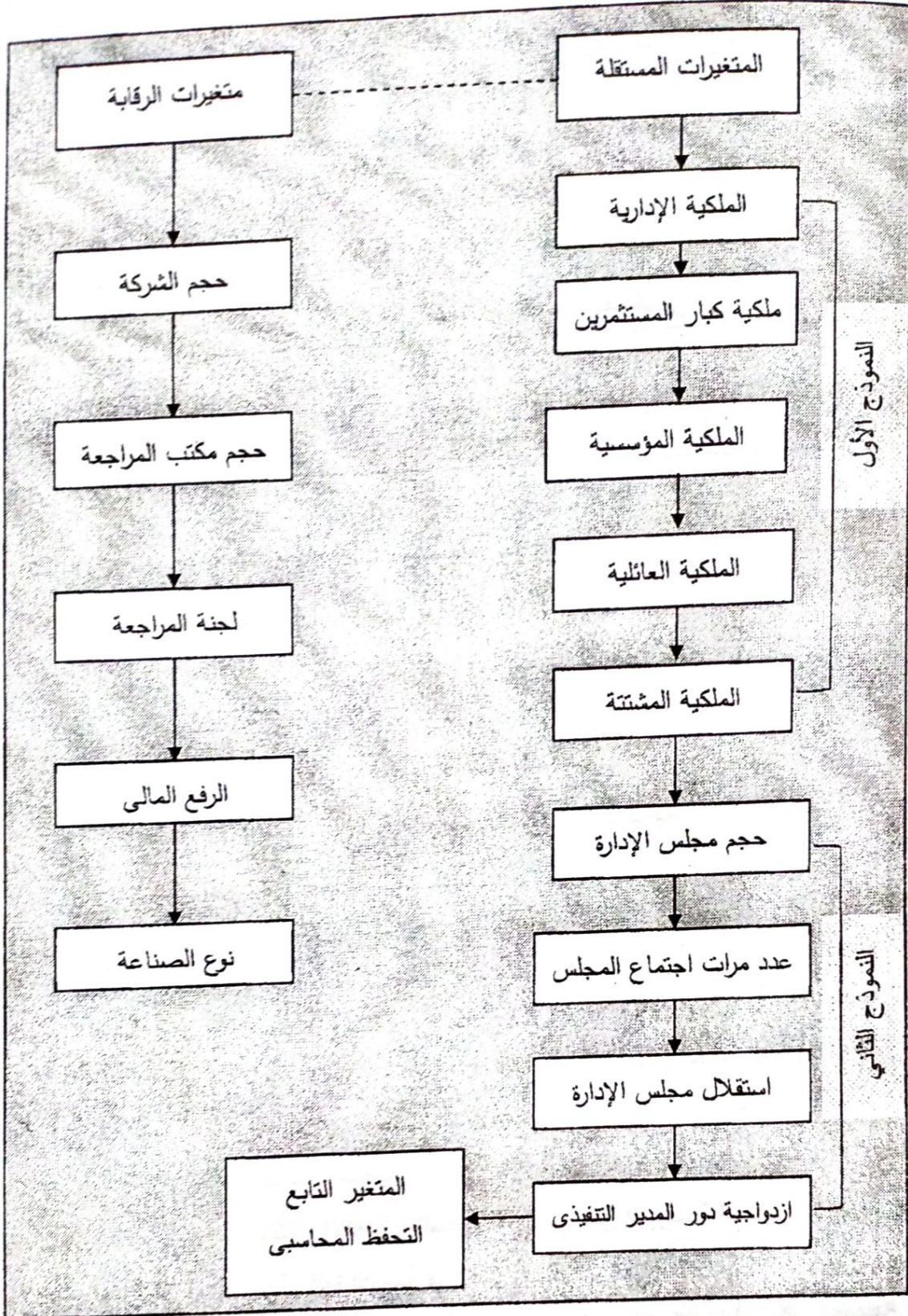


مصادر البيانات	العلاقة المتوقعة بمستوى التحفظ المحاسبي	طريقة القياس	المتغيرات	
			اسم المتغير	رمز المتغير
	+	مقياس مجمع لعناصر جودة لجان المراجعة (الاستقلال، والخبرة المالية، وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماعها) بحيث يتراوح ما بين (صفر) لا يتوافر أى عنصر من العناصر الأربعة إلى (٤) حسب مدى توافر تلك العناصر .	جودة لجنة المراجعة	ACQ
	+	متغير وهمى يأخذ (صفر) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع تجارى أو خدمى، وتأخذ قيمة (١) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع صناعى، ويأخذ قيمة (٢) إذا كانت الشركة تمارس أعمال ذات طابع تكنولوجى عالى.	نوع الصناعة	INDU

#### ٤-٢ نماذج الدراسة:

بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، حاول الباحث تطوير نموذجين لقياس أثر كل من نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة كمتغيرات مستقلة على مستوى التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة فى البورصة المصرية كمتغير تابع، كما استخدمت الدراسة بعض متغيرات الرقابة التى من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما يظهر فى الشكل رقم (١):





شكل رقم ( ١ ) إطار البحث ونموذجي العلاقة بين كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي

النموذج الأول: أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة:

$$MTP_{it} = \beta_0 + \beta_1(MAOW) + \beta_2(INSOW) + \beta_3(BLOOW) + \beta_4(FAMOW) + \beta_5(OWNDIS) + \beta_6(FSIZE) + \beta_7(AUDTYPE) + \beta_8(LEV) + \beta_9(ACQ) + \beta_{10}(INDU) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

(MTP<sub>it</sub>): المتغير التابع : التحفظ المحاسبي للشركة (i) في السنة (t).



( $\beta_0$ ): قيمة الثابت وتعبر عن ممارسات التحفظ المحاسبى التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة.

( $\beta_1$ - $\beta_5$ ): معاملات الانحدار لنمط هيكل الملكية.

( $\beta_6$ - $\beta_{10}$ ): معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة .

( $\epsilon_{it}$ ): بند الخطأ العشوائى.

النموذج الثانى: أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة:

$$MTP_{it} = \beta_0 + \beta_1(B \text{ Size}) + \beta_2(BM) + \beta_3(BIND) + \beta_4(CCDUAL) + \beta_5(FSIZE) + \beta_6(AUDTYPE) + \beta_7(LEV) + \beta_8(ACQ) + \beta_9(INDU) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

( $\beta_1$ - $\beta_4$ ): معاملات الانحدار لخصائص مجلس الإدارة.

( $\beta_5$ - $\beta_9$ ): معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

### القسم الخامس

#### تصميم الدراسة التطبيقية

يمكن بيان تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية:

#### ١-٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات التى تتداول أسهمهما فى سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٢م). وقد بلغ عدد هذه الشركات حتى نهاية عام (٢٠١٢م) (١٨٧) شركة موزعة على سبعة عشر قطاعاً، وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١- استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك .

٢- أن تكون الشركة قد وردت فى كتاب الإفصاح السنوى الصادر عن البورصة المصرية للخمسين شركة الأكثر نشاطاً لعام واحد على الأقل خلال فترة الدراسة من عام (٢٠١٠م حتى

٣- أن تتوفر التقارير المالية عن الشركة بانتظام وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، وإلا

تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.

٤- أن تكون الشركة قد مضى على قيدها فى البورصة أكثر من عشر سنوات وإلا تكون قد حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عام .

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (١٠٠) شركة لتمثل عينة الدراسة بما يعادل ما نسبته (٥٣.٤٧%) من إجمالى عدد الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى، ويوضح الجدول رقم (٢) مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة.



جدول رقم (٢) مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة

اسم القطاع	مجتمع الدراسة	الشركات المستثناه	عينة الدراسة
الكيمويات	٦	١	٥
الأغذية والمشروبات	٢٤	٩	١٥
العقارات	٣٠	١٢	١٨
التشييد ومواد البناء	٢٢	٧	١٥
الموارد الأساسية	٨	٤	٤
السياحة والترفيه	١٣	١٠	٣
المنتجات المنزلية والشخصية	٨	١	٧
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٥	٤	١١
الغاز والبتروول	٢	-	٢
الاتصالات	٤	١	٣
الإعلام	١	-	١
الرعاية الصحية والأدوية	١٣	٣	١٠
تكنولوجيا المعلومات	٢	-	٢
الموزعون وتجارة التجزئة	٤	١	٣
المرافق	١	-	١
البنوك	١١	١١	-
الخدمات المالية بخلاف البنوك	٢٣	٢٣	-
الإجمالي	١٨٧	٨٧	١٠٠

وبذلك يكون عدد القطاعات الداخلة في عينة الدراسة خمسة عشر قطاع من إجمالي سبعة عشر قطاعًا بعد استبعاد قطاع البنوك، وقطاع شركات التأمين.

٢-٥ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لشركات العينة المنشورة في مواقعها الإلكترونية، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات، وموقع البورصة المصرية [www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg).



## تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف لبيانات الدراسة وانتهاء بتقدير نماذجها واختبار فرضياتها، وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

١-٦ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

١-١-٦ اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov-Sminov) ضمن حزمة برنامج (SPSS) للتأكد من نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables (الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، والملكية العائلية، والملكية المشتتة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع، واستقلال مجلس الإدارة، وحجم الشركة، والرفع المالي، وجودة لجنة المراجعة، ونوع الصناعة).

جدول رقم (٣) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة

بقيم اختبار (Kolmogorov-Sminov).

Continuous Variables	Kolmogorov-Smirnov(a)	
	value	Sig
MAOW	2.928	.195
INSOW	3.802	.143
BLOOW	4.934	.173
FAMOW	5.947	.147
O WNDIS	3.935	.165
B Size	1.913	.156
BM	3.932	.166
BIND	2.925	.172
F SIZE	2.969	.123
LEV	2.974	.095
ACQ	2.848	.267
INDU	2.606	.437

يتضح من الجدول رقم (٣) أن القسيم الاحتمالية للمتغيرات المتصلة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي أما بقية المتغيرات فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.



٣-١-٢ اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الرقمية، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) حيث يُعد بمثابة مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤) اختبار (Variance Inflation Test) للتداخل الخطي

Variables	Modal(1)		Modal (2)	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
MAOW	.268	3.734	.	.
INSOW	.572	1.748	.	.
BLOOW	.219	4.572	.	.
FAMOW	.985	1.015	.	.
O WNDIS	.196	5.101	.	.
B Size	-	-	.406	2.462
BM	-	-	.381	2.622
BIND	-	-	.301	3.320
CCDUAL	-	-	.498	2.008
AUDTYPE	.528	1.894	.495	2.020
F SIZE	.384	2.607	.338	2.958
LEV	.294	3.405	.296	3.374
ACQ	.375	2.663	.331	3.023
INDU	.859	1.164	.880	1.136

يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) (السرطاوى، وآخرون، ٢٠١٣م) لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نموذجي الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديدده.

٣-١-٣ اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء (Durbin Watson Test) وقد ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الأول (1.694) ولنموذج الدراسة الثاني (1.634)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:



جدول رقم (٥) بوضوح اختبار (Durbin Watson Test)

Modal	Durbin-Watson	(D-W)	4-(D-W)
1	1.694	1.874	2.126
2	1.634	1.863	2.137

٢-٦ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:  
بعد أن تحقق الباحث من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية، والتي يتم وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة واختبار فروضها واستخلاص نتائجها كما يلي:

١-٢-٦ وصف المتغيرات المتصلة:

يظهر الجدول رقم (٦) وصف لمتغيرات الدراسة المتصلة (الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، والملكية العائلية، والملكية المشتتة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع، واستقلال مجلس الإدارة، وحجم الشركة، والرفع المالي، وجودة لجنة المراجعة، ونوع الصناعة).

جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

No	Variable	Mean		
		2010	2011	2012
1	MTP	0.905	1.110	1.494
2	MAOW	0.09610	0.09130	0.08686
3	INSOW	0.1943	0.1926	0.1911
4	BLOOW	0.1022	0.0953	0.08652
5	FAMOW	0.09550	0.08430	0.08025
6	O WNDIS	0.51420	0.53220	0.57089
7	B Size	9	9	9
8	BM	6	6	7
9	BIND	%53	%54	%55
10	F SIZE	97542689	64862522	53953718
11	LEV	5.8305	5.7884	5.9408
12	ACQ	2	2	3
13	INDU	%78	%78	%78

يلاحظ من الجدول رقم (٦) ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي خلال فترة الدراسة حيث كان متوسط نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية أقل من الواحد الصحيح (٠.٩٠٥) في عام (٢٠١٠م) ثم ارتفع إلى أكبر من الواحد الصحيح (١.١١٠) في عام (٢٠١١م)، كما بلغ (١.٤٩٤) في عام (٢٠١٢م)، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (عبد الملك، ٢٠١١م)، ولعل ذلك قد يرجع إلى ما اتخذته البيئة المصرية من إجراءات تتطوّر على بعض الممارسات المتحفظة مثل إصدار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري في مارس (٢٠١١م).  
فيما يتعلق بنمط هيكل الملكية فقد اتضح انخفاض متوسط نسبة الأسهم المملوكة بواسطة الإدارة العليا

أو الإدارة التنفيذية داخل الشركة من (٠.٩٦١٠) في عام (٢٠١٠م) إلى (٠.٨٦٨٦) في عام (٢٠١٢م) كما أن متوسط نسبة الأسهم المملوكة من قبل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والشركات القابضة وغيرها من المؤسسات الأخرى، إلى عدد الأسهم الكلية للشركة قد شهد انخفاض من (١.٩٤٣) في عام (٢٠١٠م) إلى



(١٩١١). في عام (٢٠١٢م) كما انخفض متوسط نسبة ملكية كبار المستثمرين التي في حدود (5%) أو أكثر من رأس مال الأسهم حيث بلغ (١.٠٢٢). في عام (٢٠١٠م) و (٠.٨٦٥٢). في عام (٢٠١٢م) كما انخفض متوسط نسبة الملكية التي ترجع إلى عائلة واحدة من (٠.٩٥٥٠). في عام (٢٠١٠م) إلى (٠.٨٠٢٥). في عام (٢٠١٢م) في حين ارتفع متوسط نسبة التداول الحر لأسهم الشركة إلى عدد الأسهم الكلية للشركة من (٥١٤٢٠). في عام (٢٠١٠م) إلى (٥٧٠٨٩). في عام (٢٠١٢م) أما فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة فقد أوضح عدم تغير متوسط حجم مجلس الإدارة حيث بلغ (٩) أعضاء كما زاد متوسط عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة من (٦) في عام (٢٠١٠م) إلى (٧) في عام (٢٠١٢م) كما زادت نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة من (٥٣%) في عام (٢٠١٠م) إلى (٥٥%) في عام (٢٠١٢م).

فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة فقد انخفض متوسط إجمالي الأصول من (٩٧٥٤٢٦٨٩) جنيه في عام (٢٠١٠م) إلى (٥٣٩٥٣٧١٨) جنيه في عام (٢٠١٢م) كما زاد متوسط نسبة الرافعة المالية لشركات العينة من (٥٥.٨٣٠٥%) في عام (٢٠١٠م) إلى (٥٥.٩٤٠٨%) في عام (٢٠١٢م). كما زادت جودة لجان المراجعة (من حيث استقلال أعضاء اللجنة وتمتعهم بالخبرات المالية والمحاسبية، ودورية اجتماعاتها، والحجم المناسب من الأعضاء) خلال سنوات الدراسة من (٢) عام (٢٠١٠م) إلى (٣) عام (٢٠١٢م).

٢-٢-٦ وصف المتغيرات المنفصلة:

يظهر الجدول رقم (٧) وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Dummy Variables) هي ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، ونوع مكتب المراجعة.

جدول رقم (٧) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة متغيرات الدراسة المنفصلة

(Dummy variables)

Binomial Test					
Sig.	مشاهدات غير متحققة (٠)		مشاهدات متحققة (١)		المتغيرات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
0.057	56%	167	44%	133	CCDUAL
0.003	59%	176	41%	124	AUDTYPE

من الجدول رقم (٧) يلاحظ أن (٥٦%) من شركات العينة لا يوجد فيها ازدواجية بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، كما أن (٥٩%) منها ترتبط بمكاتب مراجعة وطنية مقارنة بما نسبته (٤١%) يرتبط مع مكاتب المراجعة الكبرى (BIG 4) أو المكاتب المنتسبة لها.

٣-٦ تحليل ومناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة:

تهدف فروض الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والتعرف على محدداته في بيئة الأعمال المصرية واختبار أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.



اختبار الفرض الأول: تؤثر محددات التحفظ المحاسبي إيجابياً على مستوى التباين في تحفظ التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية.

يعرض الجدول رقم (٨) وصفاً لنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTP) خلال فترة الدراسة حيث أن زيادة هذه النسبة عن الواحد يعبر عن ممارسة الشركة لسياسات محاسبية متحفظة أما انخفاضها عن الواحد الصحيح يعبر عن عدم ممارستها للتحفظ. وقد تم إجراء اختبار (Binomial Test) لاختبار مدى معنوية ممارسة الشركات للتحفظ المحاسبي.

جدول رقم (٨) نتائج اختبار (Binomial Test)

مستوى المعنوية	فترة الدراسة						شركات العينة
	٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		
	%	عدد المشاهدات	%	عدد المشاهدات	%	عدد المشاهدات	
.٠٣٥	%٤٦	٤٦	%٤٠	٤٠	%٤٠	٤٠	شركات ممارسة لسياسات محاسبية متحفظة.
	%٥٤	٥٤	%٦٠	٦٠	%٦٠	٦٠	شركات غير ممارسة لسياسات محاسبية متحفظة.

من الجدول رقم (٨) اتضح أن مستوى الدلالة (0.035) وهو أقل من (0.05) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية حيث أن عدد الشركات التي لا تمارس التحفظ المحاسبي أكبر من عدد الشركات الممارسة للتحفظ المحاسبي وهو ما يتفق مع دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٨م) حيث أشارت إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية كما أن هناك تباين في ممارسات منشآت الأعمال للسياسات المحاسبية المتحفظة فقد كانت أقل قيمة لنسبة (MTP) في عام (٢٠١٠م) تعادل (0.036) مقارنة بما قيمته (0.066) في عام (٢٠١٢م) في حين أن أكبر قيمة في عام (٢٠١٠م) تعادل (3.323) مقارنة بما قيمته (3.996) وتحليل الباحث لأسباب التباين بين منشآت الأعمال في ممارسة السياسات المحاسبية المتحفظة قام بدراسة ميدانية لاستطلاع رأي عينة من مراقبي الحسابات (٧٦) مراقب، وأعضاء هيئة التدريس (٦٥) عضو، وأعضاء لجنة المراجعة (٥٨) عضو في بعض المحددات التي تؤثر على ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية خاصة في ظل ما تمر به من اضطرابات بعد ثورة (٢٥) يناير وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم هذه المحددات هو اختلاف نمط هيكل ملكية منشآت الأعمال بمتوسط حسابي (3.6276) واختلاف تركيبة مجلس الإدارة بمتوسط حسابي (3.6244) والدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية والمتمثل في (عقود مكافآت الإدارة، وعقود الدين، وعقود الضرائب، والتكاليف المياسية) بمتوسط حسابي (3.6071) ويوضح الجدول التالي أهم المحددات التي تؤثر على ممارسة التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية:



جدول رقم (٩) المحددات المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة

الرتبة	المعنوية	قيمة T	الانحراف المعيارى	الوسط الحسابى	المحددات المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة
1	*.000	7.762	1.13185	3.6276	١- اختلاف نمط هيكل ملكية منشآت الأعمال (ملكية إدارية، ومؤسسية، وعائلية، ومشتتة).
2	*.000	9.019	.96625	3.6224	٢- اختلاف تركيبة مجلس الإدارة (الاستقلال، والخبرة، وعدد مرات الاجتماع، وحجم المجلس).
11	*.000	4.809	1.18829	3.4082	٣- الحاجة إلى تعزيز ثقة المستثمرين فى القوائم المالية خاصة بعد ما تعرضت له البيئة المصرية بعد ثورة (٢٥) يناير.
12	*.000	4.149	1.22219	3.3622	٤- الحاجة إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
9	*.000	5.709	1.13849	3.4643	٥- الحاجة إلى الحد من عدم تماثل لمعلومات بين أطراف التعاقد المرتبطة بالمنشأة.
10	*.000	5.115	1.14510	3.4184	٦- الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر موثوقية وزيادة قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
5	*.000	7.567	1.06663	3.5765	٧- طبيعة البيئة المصرية من حيث تأثيرها ببعض العوامل الثقافية والتشريعية واتجاهها نحو السرية وعدم كفاءة سوق المال.
4	*.000	8.028	1.04993	3.6020	٨- تجنب حالات التقاضى والإفلاس.
3	*.000	8.138	1.04452	3.6071	٩- الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية والمتمثلة فى (عقود مكافآت الإدارة، وعقود الدين، عقود الضرائب، والتكاليف السياسية).
7	*.000	6.143	1.11627	3.4898	١٠- الحاجة إلى تحقيق نظام حوكمة فعال بحيث يضمن ممارسات محاسبية متحفظة تمكن من حماية حقوق المساهمين.
8	*.000	6.001	1.08309	3.4643	١١- المطالبة بأن يفصح مراقب الحسابات عن مستوى التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية.
6	*.000	6.074	1.15248	3.5000	١٢- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية.
		7.762	1.10876	3.5119	المتوسط العام

\* دال عند مستوى أقل من ٠.٠٠٥



في ضوء الجدول رقم (٩) يتضح للباحث تأكيد عينة الدراسة على أن مستوى التباين في ممارسة السياسات المحاسبية المتحفظة بمشآت الأعمال المصرية يتأثر إيجابياً بالمحددات السابقة، حيث بلغ المتوسط العام لهذه المحددات (3.5119) وهو ما يثبت صحة الفرض الأول.

٦-٣-٢ اختبار الفروض المتعلقة بأثر نمط هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة (النموذج الأول):

أولاً: نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

لاختبار العلاقة بين نمط هيكل الملكية ومستوى التحفظ المحاسبي تم إجراء تحليل الارتباط وقد أظهرت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (١٠) وجود علاقة ارتباط عكسية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.710) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000) في حين توجد علاقة ارتباط قوية وطرديّة بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.611) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000) بينما ترتبط ملكية كبار المستثمرين لأسهم الشركة بعلاقة ارتباط قوية وعكسية بالتحفظ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.728) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000). كما أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط (بيرسون) أن هناك علاقة ارتباط قوية وعكسية بين الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.700) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000) في حين ترتبط الملكية المشتتة بعلاقة ارتباط قوية وطرديّة بالتحفظ المحاسبي حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.806) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000).

جدول رقم (١٠) يوضح مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الدراسة الأول

IND	AC	LEV	AU	FSI	OW	FA	BLO	INS	MA	MTP	
										1.000	MTP
										-.710**	MA
									1.000	.000	INS
								1.000	-.395**	.611**	BLO
							1.000	-.442**	.812**	-.728**	FA
								1.000	.696**	.437**	OW
									.000	.000	FSI
					1.000	-.793**	-.851**	-.550**	-.798**	.806**	AUD
						.000	.000	.000	.000	.707**	LEV
						.668**	-.577**	-.628**	-.558**	.000	ACQ
				1.000	.000	.000	.000	.000	.000	.575**	INDU
					1.000	.638*	.625**	-.600**	-.603**	.431*	
						.000	.000	.000	.000	.000	
						.721*	.752**	-.670**	-.716**	.545**	
						.000	.000	.000	.000	.000	
						.653**	.000	.000	.524**	-.666**	
						.000	.000	.000	.000	.000	
						.712**	.641**	.647*	.665**	-.638**	
						.000	.000	.000	.000	.000	
						.256*	.213**	-.175**	-.193**	.255**	
						.000	.000	.000	.000	.029	
						.071	.000	.001	.000	.000	
						.116	.000	.111	.000	.000	
1.0	.069	.228**	.071	.256*	.213**	-.175**	-.193**	.255**	-.109*	.210*	
	.116	.000	.111	.000	.000	.001	.000	.000	.000	.000	

\*\* (Correlation is significant at the 0.01 level) (2-tailed).

\* (Correlation is significant at the 0.05 level) (2-tailed).



نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Squares) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغيرات المستقلة الخاصة بنمط هيكل الملكية معاً على المتغير التابع التحفظ المحاسبي . ويعتبر نموذج الانحدار الخطي (OLS linear Regression) هو أكثر نماذج الانحدار استخداماً في الدراسات المحاسبية، ويعرض الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار.

جدول (١١) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول:

تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (0.05)	T. Test		ترتيب المتغيرات حسب الأهمية	معاملات الانحدار القياسية ( $\beta^*$ )	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار ( $\beta$ )	المتغيرات
	القيمة الاحتمالية p-value	قيمة الاختبار					
ذات تأثير معنوي سالب	.000	-5.446	-	-	.467	-2.541	Constant
لا تؤثر معنوياً	.070	-1.819	المرتبة الثامنة	-.103	1.370	-2.491	MAOW
ذات تأثير معنوي موجب	.000	3.948	المرتبة الثانية	.152	1.109	4.376	INSOW
لا تؤثر معنوياً	.717	-.363	المرتبة التاسعة	-.023	1.489	-.540	BLOOW
لا تؤثر معنوياً	.706	-.377	المرتبة العاشرة والأخيرة	-.011	.043	-.016	FAMOW
ذات تأثير معنوي موجب	.000	5.139	المرتبة الأولى	.339	.683	3.507	O WNDIS
لا تؤثر معنوياً	.072	3.059	المرتبة الرابعة	.144	.022	.067	F SIZE
ذات تأثير معنوي موجب	.003	1.865	المرتبة السادسة	.075	.073	.135	AUDTYPE
ذات تأثير معنوي موجب	.001	3.402	المرتبة الثالثة	.183	.027	.092	LEV
ذات تأثير معنوي موجب	.005	2.840	المرتبة الخامسة	.135	.046	.130	ACQ
لا تؤثر معنوياً	.985	.019	المرتبة السابعة	.001	.066	.001	INDU

معامل التحديد المعدل  $R^2 = \text{Adj} = .745$

معامل التحديد  $R^2 = .754$

معامل الارتباط المتعدد  $R = .868$

قيمة اختبار (F) المستخرجة من جدول (ANOVA) = 88.436

(0,000) = F.sig



يتضح للباحث من الجدول رقم (١١) أن قيمة (F) (٨٨.٤٣٦)، وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية، كما أن قيمة Adjust (R<sup>2</sup>) تبلغ (٠.٧٤٥) وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج وفيما يتعلق بأثر الملكية الإدارية على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية توضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (P.Value) تساوي (٠.٠٧٠) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الثاني، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Shuto and Takada, 2010) إلا أنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (يوسف، ٢٠١٢م) حيث أشارت إلى أن زيادة نسبة الملكية الإدارية تزيد من دوافع الإدارة للتحفظ في التقارير المالية وهو ما يتسق مع دافع المنفعة الذاتية للإدارة حيث تتجه لتقليل الأرباح الحالية لتحقيق دوافع متعددة مثل: تخفيض الضرائب التي قد تقرر على المنشأة.

وفيما يتعلق بأثر الملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) موجبة (4.376)، كما أن قيمة (P.Value) تساوي (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث، وتتفق تلك النتيجة ما توصلت إليه كل من دراسة (محمد، ٢٠١١م) ودراسة (عبيد، ٢٠١٠م) من أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية تساهم في تفعيل الرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية وتفعيل الآليات الأخرى للحوكمة مثل: (مجلس الإدارة، ولجان المختلفة).

أما بالنسبة لأثر ملكية كبار المستثمرين على التحفظ المحاسبي فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار من خلال الجدول رقم (١١) أن إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) سالبة (-.540) كما أن قيمة (P.Value) تساوي (0.717) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لأثر ملكية كبار المستثمرين على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الرابع، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عفيفي، ٢٠١١م) من وجود علاقة سالبة بين ملكية كبار المستثمرين وتحسين جودة الأرباح.

وفيما يتعلق بأثر الملكية العائلية فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) سالبة (-.016) كما أن قيمة (P.Value) تساوي (٠.٧٠٦) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لأثر الملكية العائلية على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الخامس وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (يوسف، ٢٠١٢م) حيث أشارت إلى أن الملكية العائلية تتطلب تطبيق سياسات هجومية وليست متحفظة كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار.

فيما يتعلق بأثر الملكية المشتتة على التحفظ المحاسبي أن إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) موجبة (3.507) كما أن قيمة (P.Value) تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لأثر الملكية المشتتة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهو ما يثبت صحة الفرض السادس وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه كل من دراسة (راجحة، ٢٠١٠م) ودراسة (يوسف، ٢٠١٢م) حيث أشارت إلى أن الملكية المشتتة لها تأثير إيجابياً في اختيار السياسات المتحفظة حيث



جدول رقم (١٢) نتائج اختبار فروض نموذج الدراسة الأول

المتغيرات المستقلة للنموذج الأول	علاقة الارتباط المتوقعة	نتيجة تحليل الارتباط	المعنوية	القرار حول تحقق الفروض
الملكية الإدارية	+	-	لا تأثير	عدم تحقق الفرض
الملكية المؤسسية	+	+	تأثير	تحقق الفرض
ملكية كبار المستثمرين	+	-	لا تأثير	عدم تحقق الفرض
الملكية العائلية	+	-	لا تأثير	عدم تحقق الفرض
الملكية المشتتة	+	+	تأثير	تحقق الفرض
حجم الشركة	+	+	لا تأثير	
حجم مكتب المراجعة	+	+	تأثير	
الرفع المالي	+	+	تأثير	
جودة لجنة المراجعة	+	+	تأثير	
نوع الصناعة	+	+	لا تأثير	

بتحليل الباحث لعلاقة متغيرات الرقابة بالتحفظ المحاسبي اتضح عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي حيث كانت قيمة (P.Value) تساوى (0.072) وهى أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ويتفق ذلك مع دراسة (السهي، ٢٠٠٩م)، ودراسة (الأوفة لى، ٢٠١٢م) حيث لا توجد ضغوط سياسية على الشركات المصرية بزيادة درجة تحفظها بينما يرتبط حجم المكتب بعلاقة موجبة ذات تأثير معنوي على مستوى التحفظ، حيث كانت قيمة (P.Value) تساوى (0.003) ولعل ذلك يرجع إلى تزايد حالات النقاضى التى تعرضت لها مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4) بعد الأزمات المالية العالمية، مما دفعها إلى تبني سياسات محاسبية متحفظة (شاهين، ٢٠١١م) فى حين أن نسبة المديونية لها تأثير موجب ومعنوي على مستوى التحفظ المحاسبي حيث تؤدي زيادة ديون الشركة إلى زيادة مستوى التحفظ للحد من السلوك الانتهازي للإدارة للتحكم فى الأرباح (كساب، ٢٠١١م).

كما أن جودة لجان المراجعة (من حيث خبرة الأعضاء واستقلالهم ودورية اجتماعاتهم وحجمها المناسب) كان له تأثير موجب ومعنوي على مستوى التحفظ حيث كانت قيمة (P.Value) تساوى (0.005) فى حين لم يكن لنوع الصناعة تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي حيث كانت قيمة (P.Value) تساوى (0.985) وهو ما يتفق مع دراسة (السهي، ٢٠١٠م)، ودراسة (الأوفة لى، ٢٠١٢م) حيث تتسم البيئة المصرية بانخفاض عدد الشركات ذات الطابع التكنولوجى المتقدم. ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الاتحدار الأول كما يلى:

$$MTP = -2.541 + 4.376(INSOW) + 3.507(OWNDIS) + 0.135(AUDTYPE) + 0.092(LEV) + 0.130(ACQ)$$



٣-٣-٦ اختبار الفروض المتعلقة بأثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية (النموذج الثاني):

أولاً: نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

لاختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي تم إجراء تحليل الارتباط وقد أظهرت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (١٣) وجود علاقة ارتباط طردية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.597) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000). كما توجد أيضاً علاقة ارتباط قوية وطردية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.683) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000)، ويرتبط أيضاً استقلال أعضاء مجلس الإدارة بعلاقة ارتباط قوية وطردية بالتحفظ حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.797) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000) في حين أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون أن هناك علاقة ارتباط قوية وعكسية بين التزامية دور المدير التنفيذي الأول والتحفظ المحاسبي حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.533) ومستوى الدلالة (sig) يساوي (0.000).

جدول (١٣) يوضح مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الدراسة الثاني

IND	AC	LEV	AU	FSI	CC	BL	BM	BSI	MTP	
								1.00	.597**	BSI
									.000	
							1.00	.622*	.683**	BM
								.000	.000	
						1.00	.685*	.567*	.797**	BIND
							.000	.000	.000	
					1.00	-.482**	.545*	.633*	-.533**	CCD
						.000	.000	.000	.000	
				1.00	-.581**	.669**	.713*	.651*	.707**	FSI
					.000	.000	.000	.000	.000	
			1.00	.638*	.599**	.650**	.572*	.599*	.575**	AUD
				.000	.000	.000	.000	.000	.000	
		1.000	.653**	.721*	-.549**	.757**	.684*	.651*	.763**	LEV
			.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	1.00	.712**	.641**	.647*	-.578**	.741**	.621*	.648*	.703**	ACQ
		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
1.0	.069	.228**	.071	.256*	-.171**	.177**	.169*	.150*	.210*	INDU
	.116	.000	.111	.000	.001	.001	.002	.005	.000	

\*\*.(Correlation is significant at the 0. 01 level) (2-tailed)

\*.(Correlation is significant at the 0. 05 level) (2-tailed)

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

استخدم الباحث تحليل الانحدار لقياس معنوية أثر خصائص مجلس الإدارة (المتغير المستقل) على مستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) ويعرض الجدول رقم (١٤) نتائج تحليل الانحدار .



تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (0.05)	T. Test		ترتيب المتغيرات حسب الأهمية	معاملات الانحدار القياسية ( $\beta^*$ )	الخطأ المعيارى Std. ) (Error	معاملات الانحدار ( $\beta$ )	المتغيرات المستقلة
	القيمة الاحتمالية p-value	قيمة الاختبار					
ذات تأثير معنوى سالب	.000	-6.575	-	-	.307	-2.019	Constant
لا تؤثر معنوياً	.744	.326	المرتبة التاسعة والأخيرة	.016	.036	.012	B Size
لا تؤثر معنوياً	.103	1.634	المرتبة السادسة	.081	.030	.049	BM
ذات تأثير معنوى موجب	.000	7.308	المرتبة الأولى	.408	.364	2.658	BIND
ذات تأثير معنوى سالب	.043	-1.304	المرتبة السابعة	-.057	.081	-.106	CCDUAL
لا تؤثر معنوياً	.084	2.895	المرتبة الثالثة	.153	.025	.071	F SIZE
ذات تأثير معنوى موجب	.048	1.986	المرتبة الخامسة	.087	.079	.156	AUDTYPE
ذات تأثير معنوى موجب	.000	4.021	المرتبة الثانية	.226	.028	.113	LEV
ذات تأثير معنوى موجب	.039	1.827	المرتبة الرابعة	.097	.051	.094	ACQ
لا تؤثر معنوياً	.527	.634	المرتبة الثامنة	.021	.068	.043	INDU

معامل التحديد المعدل  $R^2 = \text{Adj} R^2 = .719$

معامل التحديد  $R^2 = .728$

معامل الارتباط المتعدد  $R = .853$

قيمة اختبار (F) المستخرجة من جدول (ANOVA) = 86.040

(, , , , ) = F.sig



يتضح للباحث من الجدول رقم (١٤) أن قيمة (F) تساوي (86.040) وهو ما يشير إلى أن النموذج على المعنوية كما أن قيمة Adjust (R<sup>2</sup>) تبلغ (0.719)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج.

فيما يتعلق بأثر حجم مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، توصلت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (P.Value) تساوي (0.744) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت عدم صحة الفرض السابع وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين، ٢٠١١م) ودراسة (Ahmed and Duellman, 2007) من عدم معنوية العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق بأثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) موجبة (0.049) كما أن قيمة (P.Value) تساوي (0.103) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الثامن.

أما بالنسبة لأثر استقلال أعضاء مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار من خلال الجدول رقم (١٤) أن إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) موجبة (2.658) كما أن قيمة (P.Value) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لأثر استقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. وهو ما يثبت صحة الفرض التاسع وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (كساب، ٢٠١١م) ، ودراسة (عبد الملك، ٢٠١١م) من أن استقلال أعضاء مجلس الإدارة يُعد مؤشر على مدى قوة المجلس في فرض الرقابة، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة.

وفيما يتعلق بأثر الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول. فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) سالبة (-0.106) كما أن قيمة (P.Value) تساوي (0.043) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لأثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وهو ما يثبت صحة الفرض العاشر وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه كل من دراسة (شاهين، ٢٠١١م)، ودراسة (John et al., 2010; Kamran and Henry, 2012) حيث أكدت على أن الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير وعدم ازدواجية أدوارهم يؤدي إلى تطبيق الإدارة للسياسات المحاسبية المتحفظة. ويمكن للباحث تلخيص نتائج اختبار فروض نموذج الدراسة الثاني من خلال الجدول التالي:



جدول (١٥) نتائج اختبار فروض نموذج الدراسة الثاني

القرار تحقق حول الفروض	المعنوية	نتيجة تحليل الارتباط	علاقة الارتباط المتوقعة	المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني
عدم تحقق الفرض	لا تأثير	+	+	حجم مجلس الإدارة
عدم تحقق الفرض	لا تأثير	+	+	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة
تحقق الفرض	تأثير	+	+	استقلال مجلس الإدارة
تحقق الفرض	تأثير	-	-	ازدواجية نور المدير التنفيذي الأول
	لا تأثير	+	+	حجم الشركة
	تأثير	+	+	حجم مكتب المراجعة
	تأثير	+	+	الرفع المالي
	تأثير	+	+	جودة لجنة المراجعة
	لا تأثير	+	+	نوع الصناعة

كما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الثاني كما يلي:

$$MTP = -2.019 + 2.658(BIND) - 0.106(CCDUAL) + 0.156(AUDTYPE) + 0.113(LEV) + 0.094(ACQ)$$

٦-٣-٤ نتائج التحليل الإحصائي للتحفظ المحاسبي على مستوى القطاعات:

بتحليل الباحث لنتائج تحليل التحفظ المحاسبي على مستوى القطاعات (جدول رقم ١٦) اتضح وجود تباين بين القطاعات في ممارسات السياسات المتحفظة فقد كان متوسط نسبة (MTP) أقل من الواحد في قطاع المرافق وقطاع السياحة والترفيه، وقطاع الغاز والبترو، مما يشير إلى عدم ممارستها لسياسات محاسبية متحفظة، بينما كان متوسط نسبة (MTP) في قطاع تكنولوجيا المعلومات (2.706) وهي أعلى من غيرها من القطاعات وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بهذا القطاع يليه قطاع الموارد الأساسية (1.391) يليه قطاع الموزعين وتجارة التجزئة (1.334).

جدول (١٦) نتائج التحليل الإحصائي للتحفظ المحاسبي على مستوى القطاعات

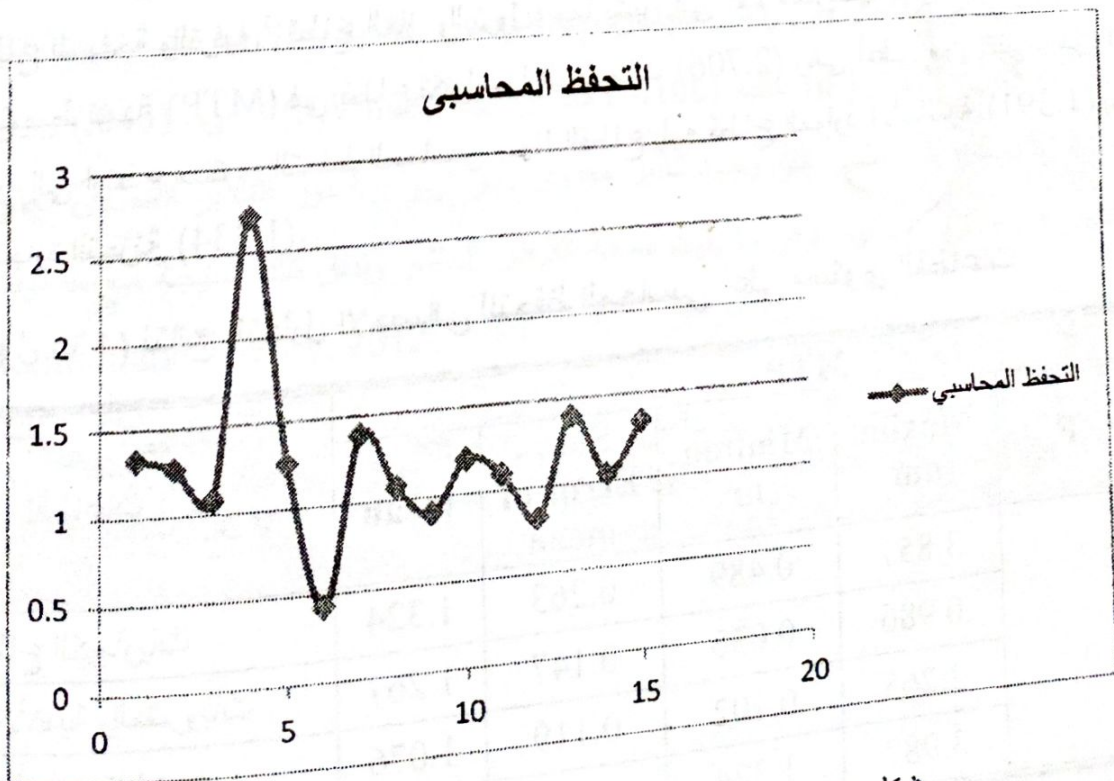
MTP						القطاعات
Sig	F	Maximum	Minimum	Std . Error of mean	mean	
		3.857	0.489	0.263	1.324	قطاع الكيماويات
		0.986	0.036	0.147	1.267	قطاع الأغذية والمشروبات
		3.265	0.102	0.119	1.076	قطاع العقارات
		3.987	1.324	0.353	2.706	قطاع تكنولوجيا المعلومات



Sig	F	MTP				القطاعات
		Maximum	Minimum	Std. Error of mean	mean	
0.042	1.774*	2.870	0.562	0.247	1.256	قطاع الاتصالات
		0.572	0.247	0.095	0.427	قطاع المرافق
		3.173	0.435	0.272	1.391	قطاع الموارد الأساسية
		3.679	0.066	0.144	1.071	قطاع التشييد ومواد البناء
		2.460	0.291	0.231	0.901	قطاع السياحة والترفيه
		3.437	0.120	0.218	1.197	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية
		3.876	0.241	0.156	1.093	قطاع خدمة منتجات صناعة السيارات
		1.563	0.311	0.185	0.815	قطاع الغاز والبترو
		1.962	1.110	0.282	1.097	قطاع الإعلام
		3.852	0.313	0.156	1.041	قطاع الرعاية الصحية والأدوية
		3.351	0.554	0.358	1.334	قطاع الموزعين وتجارة التجزئة

(\* ) تعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

من الجدول رقم (١٦) يتضح أن قيمة (F) تعادل (1.774) وقيمة (sig) (0.042) وهى ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05) ويمكن توضيح اتجاه التحفظ المحاسبى خلال سنوات الدراسة بحسب القطاعات من خلال الشكل التالى:



شكل رقم (٢) اتجاه التحفظ المحاسبى حسب القطاعات



النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

١-٧ النتائج:

تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

١- انخفاض مستوى التحفظ المحاسبى فى البيئة المصرية بشكل عام حيث بلغ أعلى نسبة له فى الشركات المسجلة بالبورصة (٤٦%) عام (٢٠١٢م)، مما يُعد مؤشراً لمدى حاجتها للسياسات المحاسبية المتحفظة لتحقيق الثقة فى المعلومات الواردة فى التقارير المالية خاصة فى ظل ما تعانيه البيئة المصرية من اضطرابات بعد ثورة (٢٥) يناير.

٢- هناك عدة محددات تؤثر فى مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية من أهمها: (اختلاف نمط هيكل ملكية منشآت الأعمال بمتوسط حسابى (3.6276)، واختلاف تركيبة مجلس الإدارة بمتوسط حسابى (3.6244)، والدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية، والمتمثل فى (عقود مكافآت الإدارة، وعقود الدين، عقود الضرائب، والتكاليف السياسية) بمتوسط حسابى (3.6071).

٣- يؤثر نمط هيكل الملكية وخاصة نمط الملكية المؤسسية والملكية المشتتة تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبى حيث كانت قيمة (P.Value) تساوى (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05)، بينما لا يوجد تأثير معنوى لكل من الملكية الإدارية، وملكية كبار المستثمرين والملكية العائلية حيث كانت قيمة (P.Value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

٤- تؤثر خصائص مجلس الإدارة المتعلقة باستقلال الأعضاء والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية بينما لا يوجد تأثيراً معنوياً لحجم مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعه.

٥- وجود تباين بين القطاعات الاقتصادية فى ممارسات السياسات المتحفظة فقد كان أعلى متوسط لنسبة (MTP) فى قطاع تكنولوجيا المعلومات (2.706) يليه قطاع الموارد الأساسية (1.391) ويليه قطاع الموزعين وتجارة التجزئة (1.334) بينما كانت أقل نسبة فى قطاع السياحة والترفيه، وقطاع الغاز والبتروكيمياويات مما يشير إلى عدم ممارستها للسياسات المحاسبية المنخفضة بدرجة كافية.

٦- هناك علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية بين كل من حجم الشركة ونسبة الرفع المالى وجودة لجان المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية بينما توجد علاقة ارتباط طردية ولكن ليست ذات دلالة معنوية بين كل من حجم مكتب المراجعة ونوع الصناعة ومستوى التحفظ المحاسبى.



على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصى الباحث بما

يلي:

- ١- عدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع الموازنة في تطبيقها، فكما أن تطبيقها يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المنشأة فإن المبالغة في تطبيقها قد تضرر بالشركة لاعتقاد المساهم بأنه يستثمر أمواله في منشأة أقل نجاحاً مما يجعله يتصرف في أسهمه بأقل من قيمتها أي اتخاذ قرار في غير مصلحته وهو ما يسمى بمشكلة الاختيار العكسي.
- ٢- تعديل تركيبة مجلس الإدارة في منشآت الأعمال المصرية بحيث تتضمن تمثيلاً أكبر لعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين من ذو الخبرة لما له من دور في زيادة القدرة الرقابية والإشرافية للمجلس على أداء الإدارة العليا واختيارها للسياسات المحاسبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح وهو ما ينعكس على مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية.
- ٣- وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في منشآت الأعمال المصرية المساهمة والالتزام بالإفصاح عنها بما يحقق حماية أصحاب المصالح المختلفة المرتبطة بالمنشأة ويحد من السلوك النفعي للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية ويؤثر على مستوى ممارسات التحفظ المحاسبى.
- ٤- إعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية بحيث تسمح بوضع حدوداً ملزمة لمنشآت الأعمال لتطبيق الممارسة المحاسبية المتحفظة، وكذلك ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن مدى تحفظ القوائم المالية للمنشأة.
- ٥- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تقدم تفسيراً إضافياً عن مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية ببيئة الأعمال المصرية، مع أهمية استخدام نماذج أخرى في القياس مثل نموذج (Basu, 1997) الذي يقدم عدة تفسيرات محتملة للتحفظ، ونموذج (Feltham and Ohlson, 1995).

### ٣-٧ مجالات البحث المستقبلية:

- يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:
- ١- دراسة العلاقة بين إجراءات المراجعة الخارجية ودرجة ممارسة التحفظ المحاسبى في التقارير المالية.
  - ٢- دراسة أثر خصائص جودة لجان المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبى في التقارير المالية.
  - ٣- دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبى والأداء الاجتماعى لمنشآت الأعمال (Corporate Social Performance).
  - ٤- دراسة العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة (Managerial Overconfidence) والتحفظ المحاسبى.



- ١- أبو الخير، منذر طه، (٢٠٠٨ م)، المنظور المعاصر للحفاظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٥٧-١.
- ٢- الإيباري، هشام فاروق (٢٠١١ م)، أثر أتعاب المراجعة الخارجية (Audit Fees) على جودة الأرباح (Earnings Quality) دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص ١٠٥-١٠٦.
- ٣- الأورفة لي، أسماء قحطان محمد نشأت، (٢٠١٢ م)، محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، ص ١٣٦-١٦١.
- ٤- الخيال، توفيق عبد المحسن، (٢٠٠٩ م)، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، يونيو، ص ٢١١-٢١٢.
- ٥- الديب، أحمد محمد عبد العزيز (٢٠١٢ م) درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في ظل معايير المحاسبة المصرية، دراسة نظرية ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، ص ١-١٤٠.
- ٦- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١١ م)، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ص ١-٥٠.
- ٧- السرطاوي، عبد المطلب، حمدان، علام، مشتهى، صبري، أبو عجيبة، عماد، (٢٠١٣ م)، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد، ٢٧، (٤)، ص ٨٢٠ - ٨٤٦.
- ٨- السهلي، محمد بن سلطان القيانى، (٢٠١٠ م)، آلية عمل لجان المراجعة في الشركات السعودية، دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد السادس والسبعون، ص ٧٤٣ - ٧٦٥.
- ٩- —، (٢٠٠٩ م)، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، العدد الأول، ص ٧ - ٢٥.
- ١٠- الشمري، عيد بن حامد، (٢٠١٠ م)، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، ص ١ - ٢٤.



١١- المليجي، هشام حسن عواد، (٢٠١٠ م)، أثر هياكل الملكية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية فى مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الرابع، ص ص ٢٦-٢٧.

١٢- إلهامى، محمد عادل، (١٩٨٠ م)، تبسيط النظرية العامة فى المحاسبة فى المشروعات الفردية، مكتبة عين شمس، القاهرة.

١٣- جنيدى، محمد سعيد محمد، (٢٠٠٤ م)، أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبى وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح- دراسة تحليلية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ٢٠٠٤ م، ص ص ٥٧-٥٩.

١٤- حسن، سيد عبد الفتاح صالح، (٢٠٠٩ م)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد (٧٤)، ص ص ٨٠٨-٨٠٩.

١٥- حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٥ م)، حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ، والتجارب، تطبيقات الحوكمة فى المصارف، الإسكندرية، الدار الجامعية.

١٦- حمدان، علام محمد موسى، (٢٠١٢ م)، أثر التحفظ المحاسبى فى تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة البحرين، المجلد (٣٨)، العدد (٢)، ص ص ٤١٥-٤١٧.

١٧- حمدان، علام محمد، السرطاوى، محمد عبد المطلب، جبر، رائد جميل، (٢٠١٣ م)، أثر حوكمة الشركات فى الأداء المالى، والتشغيلى وأداء الأسهم فى سوق الكويت للأوراق المالية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العشرون، العدد الثانى، ص ص ٢٥٥-٣٠٢.

١٨- خليل، عبد الفتاح أحمد على، (٢٠٠٣ م)، التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبى فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبى، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة- جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، العدد الثانى، ص ص ٧٢٩-٧٦٧.

١٩- خليل، عبد اللطيف محمد، (٢٠١٠ م)، نطاق مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجى وإجراءات أدائها فى ضوء الإصدارات المهنية العالمية (دراسة تحليلية ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، يناير، ص ص ١٣٧-١٨٣.

٢٠- راجحة، خالد صبحى، (٢٠١٠ م)، أثر هيكل الملكية والملكية العائلية على أداء المصارف الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين (٢٠١٠ م)، العدد السابع والسبعون، السنة التاسعة والأربعون، ص ص ٣٦١-٣٨٧.

٢١- شاهين، محمد أحمد، (٢٠١١ م)، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع- المجلد الثانى، أكتوبر، ص ص ٤٢٣-٤٧٨.



- ٢٢- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠ م)، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ٣٨١ - ٤٣٢.
- ٢٣- عبد الملك، أحمد رجب، (٢٠١٢ م)، أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، يوليو، ص ص ٤٣ - ١.
- ٢٤- عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠ م)، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود، مايو، ص ص ٣٧-١.
- ٢٥- عفيفي، هلال عبد الفتاح، (٢٠١١ م)، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح - دراسة اختبارية في البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١٦٠-١٧٠.
- ٢٦- عفيفي، هلال عبد الفتاح، (٢٠٠٨ م)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية - دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ص ٤٥٩-٤٦١.
- ٢٧- عوض، آمال محمد محمد، (٢٠١١ م)، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل، ص ص ٩١-١٤٥.
- ٢٨- كساب، ياسر السيد، (٢٠١١ م)، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد، ٢٠١١ م، ص ص ٢٩٨ - ٤٠.
- ٢٩- محمد، عبدالرحمن عبد الفتاح، (٢٠١١ م)، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية)، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد الواحد والخمسون، ديسمبر، ص ص ٧٠-١٠٤.
- ٣٠- نور، أحمد، (٢٠٠٠ م)، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٣١- هاشم، محمد صالح، (٢٠١٠ م)، الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس والسبعون، ص ص ٢٨٧-٣٥٨.
- ٣٢- يوسف، علي، (٢٠١٢ م)، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية - دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ص ص ٢٣٥-٢٦٤.
- ٣٣- دليل عمل لجان المراجعة، مركز المديرين المصري، أغسطس، ٢٠٠٨ م.



- ٣٤- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية (نسخة معدلة)، مارس، (٢٠١١م)، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، ص ص ١-٢٠.
- ٣٥- قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة (١٩٨١ م) قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الثلاثون، ص ٢٠٧.
- ٣٦- وزارة الاستثمار، (٢٠٠٦م)، معايير المحاسبة المصرية، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، يوليو/مناح على الموقع التالي: <http://www.cma.gov.eg>

#### ٢-٨ المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Abbott, L.J., Parkers, S. Peters, G.F. (2004), Audit committee Characteristics and Restatements., **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol., 23, ( 1),: 69-87.
- 2- Abor, J, A and Biekpe , N., (2007), Corporate Governance ,Ownership Structure and Performance of SMES in Ghana:Implications For Financing Opportunities, **Corporate Governance** , 7,: 295.
- 3- Ahmed, A., and Duellman, S. (2007), "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis: **Journal of Accounting and Economics**, 43,: 411- 431.
- 4- Al-Fayoumi , N.et al.(2010),Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: The Case of Jordan , **International Research Journal of Financial and Economics** , 38 ,:28-47.
- 5- Ali ,A. Chen ,T., and Radhakrishnan ,S .,(2007),Corporate Disclosures by Family Firms , **Journal of Accounting and Economic**, 44,(1):5-11.
- 6- Anwer S. Ahmed and Scott Duellmant ,(2013), Managerial Overconfidence and Accounting Conservatism , **Journal of Accounting Research** ,,51,( 1): 1-30.
- 7- Arc Helland & Michael Sykuta , (2010), "Who's Monitoring The Monitor? Do Outside Performance: Evidence From Turkey", **Corporate Governance: and International Review**, 15, ( 4),: 265- 276.
- 8- Audrey Wen- Hsin Hsu, John O "Hanlon and Ken Peosnell, (2011), "Financial Distress and The Earnings- Sensitivity- Difference Measure of Conservatism.,**ABACUS**, 47,(3),: 284- 310.
- 9- Ball, R and Shivakumar , L, (2005)", Earnings Quality InUK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timelines", **Journal of Accounting and Economics**, 39,: 83- 128.
- 10-Bali, R., Kothari, S.P., and A.Robin. (2000), "The Effect of International institutional factors on properties of Accounting Earnings; **Journal of accounting and Economics**, 29,:1-51.
- 11-Basu, S. (1997), "The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings" **journal of accounting and economics**, Vol. 24, PP. 30- 37.
- 12-Beaver ,W ., and Ryan ,S .,(2000) ,Biases and Lags in Book Value and Their Effects on The Ability of The Book -to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity ,**Journal of Accounting Research** , .38,( 1): 127-148.



- 13-Beekes, W., & others (2004), "The Link Between Earnings Timeliness, Conservatism and Board Composition Evidence For The UK", *Corporate Governance*, 12,; 47- 51.
- 14-Buhman, R and Piotroski, J (2006), "Financial Reporting Incentives and Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions", *Journal of Accounting and Economics*, 42,; 107- 148.
- 15-Byungcherl Charlie Sohn (2012), Analyst Forecast Accounting Conservatism and The Related Valuation Implications, *Accounting and Finance*, 52,311-341.
- 16-Carcello, J., D. Hermanson, T. Neal and R. Riley Jr. (2002), "Board Characteristics and Audit Fees", *Contemporary Accounting Research*, 9, (3); 365-84.
- 17-Carolina Bona- Sanchez, Jeronimo Perez- Aleman and Domingo J. Santalucia Martin, ( 2011) "Defense Measures and Earnings Management in an Agency Dominant Context", *Journal of Business Finance & Accounting (JBFA)*, 38, (7) & (8), September/ October.,; 765- 793.
- 18- Chang, J. And H. Sun, (2008), "the relation between earnings Informativeness, earnings management and corporate governance in the Pre- and Post Sox Periods. Available at: <http://papers.ssrn.com/abstract=129922>, november,PP.1-46.
- 19-Chau ,G., and S.,Gary (2010),Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure:Evidence From Hong Kong ,*Journal of International Accounting ,Auditing and Taxation*, 19,(2):93-109.
- 20-Cheng lai , Meiting lu , Yaowen Shan, (2012), Has Australian Financial Reporting Become More Conservative Over time" ?, *Accounting & Finance*, 25,(1),12-31.
- 21-David Ashton and Pengguo Wang ,(2013),Valuation Weights ,Linear Dynamics and Accounting Conservatism:An Empirical Analysis ,*Journal of Business Finance and Accounting* ,40,(1) &(2),PP.1-25.
- 22-Dechow , P. , Sloan , R ., and Sweeney , A .,(1996), Causes and Consequences of Earnings Manipulations: An analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by The SEC, *Contemporary Accounting Research* , 13 ,(2):15-22.
- 23-Dechow Patricia M., Dichevllia D., (2002), "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", *The Accounting Review*, 77, Supplement,; 35- 59.
- 24-FASB. Financial Accounting Standard Board (2006), Preliminary Views, Conceptual Framework for Financial Reporting: Objectives of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision Useful Financial Reporting Information", FASB, July.
- 25-Feldmann, D and Schwarzkopf, D (2003) "The Effect of Institutional Ownership on Board and Audit Committee Composition", *Review of Accounting and Finance*, 2,; 87- 109.
- 26-Feltham ,G.A ., and J.A .Ohlson ,(1995), Valuation and Clean Surplus Accounting For Operating and Financial Activities ,*Contemporary Accounting Research* . 11, (2):689-731.
- 27- Financial Accounting Standard Board, "FASB", 1980, "Qualitative Characteristics of Accounting Information. Statement of Financial Accounting Concept No. 2. Stamford, Ct.
- 28- Financial Reporting Council (FRC), (2008), "Guidance on Audit Committees", available at: [www.frc.org.uk](http://www.frc.org.uk).



- 29-Francis, B.I. and D. Wang, (2008), The Joint Effect of Investor Protection and Big  
4 Audits on Earnings Quality Around The World, **Contemporary Accounting  
Research** .25,(1):157-191.
- 30-Givoly ,D., and C. Hayn ,(2000),The Changing Time-Series Properties of  
Earnings Cash Flows and Accruals:Has Financial Reporting Become More  
Conservative ?**Journal of Accounting and Economics** , 29,(3): 287-320.
- 31-Han ,B.(2006), Insider Ownership and Firm Value:Evidence From Real Estate  
Investment Trust ,**Journal of Real Estate Financial and Economics** , 32,(  
4):471-493.
- 32-Han ,S.(2005),Ownership Structure and Quality of Financial Reporting  
**Unpublished Working Paper**, Department of Accountancy University of  
Illinois at Urbana-Champaign
- 33-Hendrikson, E. and Breda, M, (1992); **Accounting Theory.**, 5 The Edition,  
Homewood, Irwin.
- 34-International Accounting Standards Board, (2009), Financial  
Standard 39 Revised 2003(IASB), **Available at:www.iasb.org.**
- 35-International Financial Reporting Standards (IFRS), ( 2004), Framework for The  
Preparation and Presentation of Financial Statement, London: IASCF., Paragraph,  
37.
- 36-Isabel-Maria-Garcia-Sanchez ,Jose V. Frias -Aceituno and Raquel Garcia-Rubio,  
(2012), Determining Factors of Audit Committee Attributes: Evidence From Spain,  
**International Journal of Auditing**:184-213.
- 37- Jean J.Chen and Haitao ,(2012),The Impact of The Governance Code on Earnings  
Management –Evidence From Chinese Listed Companies, **European Financial  
Management** ,: 1-37.
- 38- John, K., H. Meran , and Y. Qian , (2010), Outside Monitoring and CEO  
Compensation In The Banking Industry, **Journal of Corporate Finance**, 16,: 383-  
399.
- 39- Kamran Ahmed, Darren Henry, (2012), "Accounting Conservatism and Voluntary  
Corporate Governance Mechanisms By Australian Firms, **Accounting and  
Finance**, 52,: 631- 662.
- 40- Kiel, G. C., Nicholson, G. J., (2003), "Board Composition and Corporate  
Performance: How The Australian Experience Informs Contrasting Theories of  
Corporate Governance" **Corporate Governance: An International Review**, 11,(  
3),: 189- 205.
- 41-Krishnan, G and Visvanathan , G, (2008), "Does The Sox Definition of An  
Accounting Expert Matter? The Association Between Audit Committee Directors  
Accounting Expertise and Accounting Conservatism", **Contemporary Accounting  
Research**, 25,: 6- 31.
- 42- Krishnan, G.V. and G. Vivanathan, (2008), "Does The Sox Definition of An  
Accounting Expert Mattes? The Association Between Audit Committee Directors'  
Accounting Expertise and Accounting Conservatism, **Contemporary Accounting  
Research**, 25 (3),: 827- 857.
- 43- Kwon, S; Yin, Co and Han, J (2006) "The Effect of Differential Accounting  
Conservatism on The Over- Valuation of High- Tech Firms Relative To Low- Tech  
Firms", **Review of Quantitative Finance and Accounting** , 27,: 143- 173.



- 44-La Fond, R and Watts, R (2006), "The Information Role of Conservatism" *The Accounting Review*, 83,: 447- 478.
- 45-LaFond , W., and Roychowdhury S,(2008),Managerial Ownership and Accounting Conservatism ,*Journal of Accounting Research* , 46(1):101-135.
- 46-Lara., J.M.G. and B.G. Osma and F. Penalva, (2009): Accounting Conservatism and Corporate Governance", *Review of Accounting Studies*, 14,:161-201.
- 47-Larcker, D., Richardson, S., Tuna, I,( 2007), "How Important Is Corporate Governance"? **Working Paper**, University of Pennsylvania. The Wharton School.,173-211.
- 48- Lau, J., Sinnadurai, and S. Wright, (2009), "Corporate Governance and Chief Executive Offices Dismissal Following Poor Performance: Australian Evidence," *Accounting and Finance*, 49,: 161- 182.
- 49-Laux, C. and V. Laux, (2009), "Board Committees, CEO Compensation, and Earnings Management," *The Accounting Review*, 1, (12),: 1- 7.
- 50-Lobo, K. Parthasarathy , and K.Sivaramakrishnan ,(2008),Growth ,Managerial Reporting Behavior ,and Accounting Conservatism ,SSRN **Work Paper**,  
**Availabe at: <http://www.ssrn.com>**
- 51-Markarian, G and Bricker ,R, (2008),Institutional Investors and Insider Trading Profitability ,Working Paper, available at: **[www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
- 52-Mattias Hamberg and Jiri Novak,(2010), "Accounting Conservatism and Transitory Earnings In Value and Growth Strategies", *Journal of Business Finance &Accounting*, 37, (5 & 6), June/ July,: 518- 521.
- 53-Mohammad Ziaul Hoque , MD .Rabiul Islam and Mohammad Nurul Azam , (2013), Board Committee Meetings and Firm Financial Performance:An Investigation of Australian Companies , *International Review of Finance*,:1-26
- 54-Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD),(2004) Principles of Corporate Governance , Available at:**<http://www.oecd.org>** ,: 1-66.
- 55-Pervin K .Shroff , Ramgopal Venkataraman and Suning Zhang ,(2013) , The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earning:An Event - Based Approach, *Contemporary Accounting Research* , 3, (1),: 215-241.
- 56- Peter, B., and C. Julie, (2009), Audit Committees and Earnings Quality", *Accounting and Finance*, January, 49, (2),: 267.
- 57-Philip Brown ,Wendy Beekes ,Peter Verhoeven ,(2011),Corporate Governance ,Accounting and Finance:A review ,*Accounting and Finance*, 51 ,(1):96-172.
- 58- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), (2008), Ethics and Independence Rule, 3526, Communication With Audit Committees Concerning Independence", available at: **[www.pcaobus.org](http://www.pcaobus.org)**.
- 59- Renee B. Adams, Benjamin E. & Michael. S., (2009), "The Role of Directors in Corporate Governance: A Conceptual Framework &Survey", April,: 23-26, Available at: **[R. Adams & Business. ug.edu.au](http://R.Adams&Business.ug.edu.au)**.
- 60-Roslinda Lim (2011), Are Corporate Governance Attributes Associated With Accounting Conservatism ? *Accounting and Finance*, 51,: 1010.
- 61-Sarbanes, P., and M.Oxley, (2002), Sarbanes Oxley Act of (2002) ,Washington ,D c:U.S .Congress.
- 62-Shuto, A. and Takada, T. (2010), "Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect", *Journal of Business Finance & Accounting* (JBFA), (31) (1): 1- 26.



- 63-Shuto, A. and T.Takada,(2010),Managerial Ownership ,and Accounting Conservatism in Japan:A Test of Management Entrenchment Effect ,**Journal of Business Finance and Accounting** ,37,:815-840.
- 64-Siregar, S and Utama, (2008), "Type of Earnings Management and The Effect of Ownership Structure, Firm Size and Corporate Governance Practices: Evidence from Indonesia", **The International Journal of Accounting**, 43,: 1- 27.
- 65-Srivastava, A and Tse, S, (2007), "What Drives Changes In Accounting Conservatism? The Effect of The Promptness of Recognizing Anticipated Gains Versus Losses on Conservatism" Working Paper, Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- 66-Stergios Leventis ,Panagiotis Dimitropoulos ,and Stephen Owusu –Ansah ,(2013), Corporate Governance and Accounting Conservatism:Evidence Form The Banking Industry ,**Corporate Governance:An International Review** ,21,(3),:264-286.
- 67-Thanyaluk Vichitsarawong. Lili Eng & Gary K. Meek, (2010), "The Impact of The Asion Financial Crisis on Conservatism and Timelines of Earnings: Evidence from Hong Kong, Malaysia Singapore and Thailand, **Journal of International Financial Management and Accounting**, (21), (1),: 33. 34.
- 68-Velury ,u. and Jenkins ,D., (2006), Institutional Ownership and The Quality of Earnings ,**Journal of Business Research** ,59,(1):120-153.
- 69-Yihsing Liao, Wuchun Chi and Yunshan Chan, (2012), Auditor Economic Dependence and Accounting Conservatism: Evidence From A low Litigation Risk Setting; **International Journal of Audition**,: 1- 22.
- 70-Zhong ,K ., Donald ,W., and Zheng ,X.,(2007) ,The Effect of Monitoring by Outside Block Holders on Earning Management ,Quarterly **Journal of Business and Economics** , 46,(1):39-40.



رقم	الاستمارة
-----	-----------

سيد الأستاذ الفاضل / .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية": دليل من البيئة المصرية

ويعتمد البحث على قياس وجهة نظر عينة من المهتمين بالتحفظ المحاسبي في التقارير المالية للتعرف على أهم المحددات التي تؤثر على ممارسة منشآت الأعمال للسياسات المحاسبية المتحفظة لذا يأمل الباحث في الاستفادة من خبرات سيادتكم في إثراء الجوانب و النقاط النظرية المختلفة للبحث من خلال آراء سيادتكم المعتمدة على خبرة عملية، والتي تساهم في الوصول لنتائج تعكس الواقع العملي في البيئة المصرية. ويؤكد الباحث سيادتكم أن المعلومات والآراء التي تفصحن عنها هي لأغراض التحليل الإحصائي فقط، وسيتم التعامل معها أقصى درجات السرية والحفاظ على الخصوصية. وعلى ذلك لن يتم الإشارة إلى سيادتكم مطلقاً عند التقرير عن نتائج مستمدة من ذلك الاستقصاء.

و يقدر الباحث وقت سيادتكم الثمين الذي ستقضونه في إتمام ذلك الاستقصاء في أقرب وقت مناسب سيادتكم.

جزيل الشكر والاحترام على مساعدتكم القيمة.

الباحث

Magdymelegy1975@yahoo.com



الجزء الأول معلومات شخصية:

الاسم ..... (إذا رغبت)

الوظيفة:

مراقب الحسابات	عضو هيئة تدريس	عضو لجنة المراجعة

المؤهل العلمي:

بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه

المؤهل المهني:

CPA(USA)	CA (UK)	ESAA	ACCA	لا يوجد

الخبرة:

أقل من ٥ سنوات	ما بين ٥ و ١٠ سنوات	ما بين ١٠ و ١٥ سنوات	ما بين ١٥ و ٢٠ سنوات	٢٠ سنة فأكثر

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة:

هناك العديد من المحددات التي قد تؤثر إيجابياً على مستوى ممارسة منشآت الأعمال بالبيئة المصرية للسياسات المحاسبية المتحفظة خاصة في الآونة الأخيرة من فضلك حدد درجة موافقتك على المحددات التالية:

مدى الموافقة					المحددات المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة
غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	
					١- اختلاف نمط هيكل ملكية منشآت الأعمال (ملكية إدارية، ومؤسسية، وعائلية، ومشتتة).
					٢- اختلاف تركيبة مجلس الإدارة (الاستقلال، والخبرة، وعدد مرات الاجتماع، وحجم المجلس).
					٣- الحاجة إلى تعزيز ثقة المستثمرين في القوائم المالية. خاصة بعد ما تعرضت له البيئة المصرية بعد ثورة (٢٥) يناير.



مدى الموافقة				المحددات المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة
غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق تماما	
				٤- الحاجة إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
				٥- الحاجة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين أطراف التعاقد المرتبطة بالمنشأة .
				٦- الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر موثوقية وزيادة قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .
				٧- طبيعة البيئة المصرية من حيث تأثيرها ببعض العوامل الثقافية والتشريعية واتجاهها نحو السرية وعدم كفاءة سوق المال.
				٨- تجنب حالات التقاضي والإفلاس.
				٩- الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية والمتمثلة في (عقود مكافآت الإدارة , وعقود الدين , عقود الضرائب , والتكاليف السياسية ) .
				١٠- الحاجة إلى تحقيق نظام حوكمة فعال بحيث يضمن ممارسات محاسبية متحفظة تمكن من حماية حقوق المساهمين.
				١١- المطالبة بأن يفصح مراقب الحسابات عن مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

### ٩-٢ ملحق (٢) التحليل الإحصائي

والأول: العلاقة بين التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) وكل عنصر من المتغيرات المستقلة على حدة خلال سنوات الدراسة من (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٢م):

Sig	MTP		Year	Variable
		Pearson Correlation		
0.000		-.761**	2010	MAOW
0.000		-.788**	2011	
0.000		-.649**	2012	
0.000		.625**	2010	INSOW
0.000		.621**	2011	
0.000		.682**	2012	
0.000		-.717**	2010	BLOW
0.000		-.754**	2011	



Sig	MTP		Year	Variable
	Pearson Correlation			
0.000	.718**			FAMOW
0.000	.708**		2012	
0.000	.653**		2010	
0.000	.730**		2011	
0.000	.752**		2012	O WNDIS
0.000	.778**		2010	
0.000	.847**		2011	
0.000	.610**		2012	
0.000	.610**		2010	B Size
0.000	.610**		2011	
0.000	.658**		2012	
0.000	.678**		2010	
0.000	.705**		2011	BM
0.000	.736**		2012	
0.000	.785**		2010	
0.000	.805**		2011	BIND
0.000	.825**		2012	
0.000	-.538**		2010	
0.000	-.563**		2011	CCDUAL
0.000	-.564**		2012	
0.000	.681**		2010	
0.000	.735**		2011	F SIZE
0.000	.774**		2012	
0.000	.537**		2010	
0.000	.604**		2011	AUDTYPE
0.000	.645**		2012	
0.000	.721**		2010	
0.000	.787**		2011	LEV
0.000	.845**		2012	
0.000	.722**		2010	
0.000	.722**		2011	ACQ
0.000	.721**		2012	
0.000	.212*		2010	
0.017	.215*		2011	INDU
0.016	.231*		2012	
0.010				

\*\*.(Correlation is significant at the 0. 01 level) (2-tailed).

\*.(Correlation is significant at the 0. 05 level) (2-tailed).



النتائج الإحصائية للمتغير التابع (التحفظ المحاسبي) على مستوى القطاعات خلال سنوات الدراسة من (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٢م):

Sig	F	MTP			Year	القطاعات
		Maximum	Minimum	Std. error of mean		
0.132	2.407	1.540	0.489	0.194	0.774	2010
		2.349	0.562	0.345	1.162	2011
		3.067	0.790	0.603	2.035	2012
0.440	0.838	2.561	0.036	0.195	1.0498	2010
		2.768	0.104	0.237	1.2359	2011
		3.996	0.110	0.319	1.5147	2012
0.239	1.470	2.436	0.102	0.163	0.8287	2010
		2.851	0.109	0.210	1.076	2011
		3.262	0.116	0.233	1.323	2012
0.266	2.125	2.680	1.324	0.678	2.002	2010
		2.866	2.410	0.228	2.638	2011
		3.987	2.966	0.511	3.477	2012
0.150	2.650	1.242	0.562	0.219	0.805	2010
		1.465	0.724	0.218	1.054	2011
		2.870	0.998	0.241	1.920	2012
-	-	-	-	-	0.247	2010
		-	-	-	0.462	2011
		-	-	-	0.572	2012
0.644	0.463	2.451	0.435	0.456	1.133	2010
		2.582	0.549	0.449	1.285	2011
		2.422	0.751	0.570	1.777	2012
0.649	0.437	3.323	0.076	0.239	0.959	2010
		3.543	0.076	0.247	0.989	2011
		3.613	0.066	0.269	1.262	2012
0.548	0.667	1.236	0.291	0.296	0.704	2010
		1.237	0.291	0.296	0.704	2011
		2.460	0.534	0.591	1.296	2012
0.572	0.577	2.236	0.120	0.294	0.881	2010
		3.237	0.347	0.401	1.250	2011
		3.437	0.429	0.446	1.460	2012
0.178	1.832	2.113	0.241	0.182	0.796	2010
		2.124	0.350	0.199	0.996	2011



MTP							النشاطات
Sig	F	Maximum	Minimum	Std. Error of mean	mean	Year	
		3.873	0.533	0.366	1.487	2012	منتجات صناعة المعادن
0.151	3.791	0.543	0.311	0.116	0.427	2010	قطاع الغاز والبتروك
		0.965	0.522	0.222	0.743	2011	
		1.563	0.987	0.287	1.273	2012	
-	-	-	-	-	1.110	2010	قطاع الإعلام
		-	-	-	1.120	2011	
		-	-	-	1.962	2012	
0.413	0.914	2.413	0.313	0.215	0.853	2010	قطاع الرعاية الصحية والأثرية
		2.525	0.325	0.225	0.933	2011	
		3.852	0.432	0.353	1.337	2012	
0.771	0.272	1.681	0.554	0.365	0.953	2010	قطاع المورعين وتجارة التجزئة
		2.890	0.565	0.753	1.387	2011	
		3.351	0.724	0.846	1.663	2012	

(-) تعني لا يمكن حساب الإحصاءات للقطاع لعدم وجود تكرارات لقيمة التحفظ المحاسبي.

ثالثاً: اتجاه التحفظ المحاسبي (المتغير التابع) خلال سنوات الدراسة:

